النحو في المدونات التصريفية

حتى نهاية القرن السادس الهجري

٤١٥,١٠٧
س ٨٨٢ سلمان، ليث داود
النحو في المدونات التَّصريفيَّة
حتى نهاية القرن السادس الهجري
ليث داود سلمان، البصرة:- مطبعة الجنوب، ٢٠٢١.
١١٢ ص. ، ٢١ سم
١. اللغة العربية، النحو، دراسات. أ. العنوان.
م.و.
٢٩٧٢/ ٢٠٢١

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٩٧٢) لسنة ٢٠٢١

ISBN: 978-9922-9010-9-1

طبع في مطبعة الجنوب

جمهورية العراق ۞ محافظة البصرة

الجنوب للطباعة والنشر والتوزيع

◇ جميع الحقوق محفوظة باستثناء اقتباس فقرات قصيرة لغرض النقد أو المراجعة، فإنه لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام الاسترجاع أو نقله بأي طريقة من دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

◇ All rights reserved. Except for the quotation of short passages for purposes of criticism or review, no part of this publication may be reproduced, stored in retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, without written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
2021

الجنوب للطباعة والنشر
AL-JANOUB
For Printing & publishing Ltd.
Iraq - Basra
Mob.: 009647801032308
info@jawadonlin.com
www.jawadonline.com

صرف

النحو في المدونات التصريفية

حتى نهاية القرن السادس الهجري

د. ليث داود سلمان

الجنوب للطباعة والنشر والتوزيع

2021

المحتويات

5 مُقَدِّمَة

9 المفهـوم مقاربـة معرفيّـة موضوعيّـة

9 النـحـو

35 التصـريف

52 المدونات الصرفية

52 التَّصـريـف للمازنـي

59 دقائق التصـريف لابن المؤدِّب

75 المنصف لابن جنّي

87 شـرح التصـريف للثمانيني ٤٤٢هـ

91 مُقدَّمة فِي أصول التصـريف لابن بابشاذ

94 نزهة الطرف فِي علم الصـرف للميداني

98 الخاتمـة

100 المصـادر

مُقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، وبعد.

ينطوي البحث اللغوي عند الكثير من العلماء المتقدّمين على خاصّيّة التداخل المنهجي، فقد كانت الغاية التعليميّة، التي يرومها المصنّفون في مدوناتهم من تصحيح اللسان وصونه من عثرات البيان؛ سببا في تقديم المطالب للمتلقين بعيدا عن احتراسات النظر الفلسفي وإجراءات المنهج المنطقي، فتكاثرت عندهم المسائل وتداخلت بلا مراعاة للمحتوى الموضوعي والمجال المشترك الذي يقود إلى نسقيّة المعرفة وتحديد أطرها. وقد كان التصريف، الذي يشتغل عند الأوائل على مراقبة التحولات الطارئة على بنية الكلمة، ورصد عوارضها الذاتية من غير تركيب، واحدا من الحقول المعرفيّة الذي تداخلت معه حقول أخرى، كالاشتقاق والدلالة والصوت.

والنحو بمفهومه الكلّي ومجاله التركيبي أحد الحمولات المعرفيّة التي انطوى عليها علم التصريف خلافا لما عليه النظر السائد لدى العلماء من جزئيّة التصريف للمنظومة النحويّة، وقد شهد له بذلك المسار التأريخي لحركة المفهوم، فهو يمثل مفردة من مفردات التغيير التي تطرأ على الألفاظ التي تأتلف فيما بعد في تركيب جملي في عملية التواصل، وقد ظل هذا الصنيع إلى أن جاء المازني بمشروعه الفذّ، فجمع المسائل المتعلقة بالتحولات الطارئة على المفردة بمعزل عن التركيب، فضمّها إلى بعض، معلنا بذلك ولادة حقل جديد للمعرفة، يتعلق بالمفردات من حيثيّة التغييرات التي تطرأ على ذات الكلمة، وقد أخذ هذا المشروع الفتي استحسان العلماء وقبولهم؛ لما يحتويه من بعد معرفي في معالجة المفردات لغويا، فكتب فيه ابن المؤدّب، والفارسي، وابن جنّي، والثمانيني، وابن بابشاذ، والجرجاني، والميداني، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والرضي، وأبو حيان، والتفتازاني، والعيني، وغيرهم؛ ولذلك لم يكن لهذا الحمل من مسوغ علمي، بعد هذا التحوّل، في ضوء ما تؤكّده الفلسفة التي تقرّر للعلوم

موضوعاته، فالحقول المعرفيّة المتفرّعة من أصل واحد تأخذ طريقها إلى الانفصال والاستقرار بعد أن تتباين المسائل في معالجاتها؛ ومن أجل ذلك تكفّلت هذه الأوراق بفضح التداخل بين العلمين في ضوء مباينة موضوعيهما، واختلاف مسائلهما. وأكّدت أنّ وجود النحو في مسائل التصريف من المباني المخلّة في المنهج العلمي، واستدعاء شذرات منه في تضاعيف البحث - تعزيزا للمطالب المبحوثة - يُعدّ من الاستدراكات التي تشقّ عصا الموضوع.

وفي سبيل إتمام المطلب وبلوغ الغاية يكون الوقوف على المفاهيم الرئيسة لمباني العنوان وما تتضمنه من حمولات معرفيّة في سياقات النشأة وامتدادات النضج والاستقرار شرطاً أساسياً في بذر الأصول الموضوعة، ورسم أُطر المعالجة؛ لتحديد وجهة البحث وتشخيص مساره العلمي، فتعمل بترابطها وتضام مؤدّياتها على خلق فسحة، يروم من خلالها استدعاء القرّاء وتوجيههم نحو المنزع المركزي الذي يقصده الخطاب في محتواه، ومن ثمّ استدراجهم لمعاينة مطارحات اللسان وصياغة الفكرة وتتبّع فقراتها، وصولا إلى المدّعى وتقرير النتيجة.

وفي هذا المجال لا بُدّ من تحرير مفهومي النحو والتصريف لدىٰ العلماء، ومراقبة مسار التحولات التي رافقتهما، ومظانها، حتّىٰ تكون المقاربة بين المفهومين ذا أثر في تحرير العلاقة بينهما، ورصد صور التداخل والكشف عن بواعثها، وبيان الحقل الذي يشتغل عليه كلّ منهما، والإجابة عن سؤال المعرفة المهم، وهو: هل يسمح الحقل المعرفي باستعارة مسائل علم آخر لتكون في ضمن معالجاته؟ وما الأثر المترتب علىٰ هذا الحضور، إذا كانت العلوم متمايزة بموضوعاتها؟

وفي الختام أسأل الله التوفيق، وأعتذر إلىٰ القرّاء من الخلل والتقصير.

د. لَيْث دَاوُد سَلْمَان
استاذ مادة الصرف
كلية الآداب جامعة البصرة

المفهـــوم

مقاربـــة معرفيّـــة موضوعيّـــة

النـــحو

قَد يَكونُ للنحو عِنوان يتمايز بِهِ عن غيره من رصد الموضوعات الَّتِي تعالج فِي الإطار المعرفي، فكتاب ســـيبويه[1]، عرف بأنّه أوّلُ كتابٍ نحوي وصـــل إلينا، وهو الإمـام فِي النحو، وذكره الجاحظ بقوله:

> «لم يكتب الناس فِي النحو كتابا مثله»[2]

وقال عنه **المديني**:

> «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فِي النحو بعـد كتـاب سيبويه، فليستحي»[3].

وقد اُشتُهر بين الناس بقرآن النحو، وقيل فِيهِ شعرا:

عليـــك قـــرآن النـحـــو، نحـــو ابـــن قنـــبر

فآياتـــــه مشـــهـــودة وشـــــواهـده[4]

(١) يُـنْـظَـرُ: شرح مقامات الحريري: ٣/ ٢٠٦.

(٢) إنباه الرواة عَلَى أنباه النحاة: ٢/ ٣٥١.

(٣) السَّـابِـق نفسه: ٢/ ٣٤٨.

(٤) يُـنْـظَـرُ: الإحاطة فِي أخبار غرناطة: ٣/ ٣٦.

وهو مع هَذِهِ الشهرة الواسعة، والمنزلة المعظّمة لم يتضمن إقامة الحدود، بل عَلَىٰ العكس من ذلك نجد فِيهِ موضوعات تخصّ الألفاظ المفردة، والتحولات الطارئة عَلَيْهَا، وأخرىٰ تتكلم عَلَىٰ مخارج الحروف وصفات الأصوات، قد ضُمّت إلىٰ موضوعه الرئيس الَّذِي يخصّ التركيب، والعوارض الظاهر عَلَىٰ أواخر الكلم.

وقد أنتج هَذَا الصنيع سلطته فِي الدرس النحوي، إذ سار عَلَىٰ خطاه الكثير من أولي النُهىٰ وذوي العقول المشهورين فِي الدرس النحوي كالمبرد فِي مقتضبه، وابن السراج فِي أصوله، والزجاجي فِي جمله، وغيرهم، وهم لم يلتفتوا إلىٰ وضع إطار معرفي جامع، يستطيعون بموجبه من رسم حدود هَذَا العلم، فبقي حاويا مسائل متعدّدة، وقد حرّر مفهوم الحدّ كلّ من الفارسي وابن جنّي، وهما لم يخرجا عما طرح سيبويه فِي كتابه، فقال الفارسي فِي تبيين المفهوم:

> **«النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم. والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها...»**[1].

(١) التكملة: ١٨١ – ١٨٢.

وَالظَّاهِرُ مِن النَّصّ أَنّ النَّحو لا يقتصر عَلَىٰ التركيب، فواحدة من مجالات اشتغاله البنية المفردة. ولم يخرج عن هَذَا التقريب كلام ابن جنّي؛ إذ قال:

> **هو انتحاء سمت كلام العرب فِي تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها فِي الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم)**[1].

وإذا أردنا أن نتوغّل فِي فكر هذين العالمين، فإنّنا نجد سؤال التأليف لديهما لم يقف عَلَىٰ مباني التركيب، فإيضاح أبي علي الفارسي مع إيجازه يمثل نظام التأليف المعهود عند من سبقه، وهو بذلك لم يخرج عما اشترطه من قيود التعريف، فذكر فِيهِ التحقير والتكسير والنسب والإدغام والإمالة إلىٰ جانب المسائل الخاصة بالتركيب. وفي حين نجده قد اقتصر فِي تكملته عَلَىٰ مسائل تخصّ البنية المفردة، ولم يتجاوزها للحديث عن عناصر التركيب كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وهذا يعني ثمّة منحىٰ آخر للتأليف، تكون التّحولات الطارئة عَلَىٰ الألفاظ هي مجال

(١) الخصائص: ٦٨.

اشتغاله، وميدان مقارباته، وأنّ السؤال الجـوهري فِي التصـنيف هو ما تبوح بِهِ الجهات المشتركة مـن الموضـوعات، ومـا يضـمّه الإطار الجامع من المسائل، وهي بحدّ ذاتها تقترح نفسـها حقـلا مغايرا عن الحقول اللغويـة فِي العربيّـة، وسـنأتي إلىٰ بيـان ذلـك لاحقا.

ولم يكن تلميذه ابن جنّي قد نأىٰ عن هَذَا التصوّر فِي الفهـم. لكنّه اقتصـر فِي كتاب اللمع – وهو كتاب مختصـر – عَلَىٰ معالجة المسائل الَّتِي تخصّ عناصـر التركيب ومؤلفات الجملة فحسـب، ولم يُورد ما يلحقه النحويون القدماء مـن مطالـب تخـصّ البنيـة المفردة من جهتي العوارض والبواعث الصوتية، فهو مـن هَـذِهِ الجهة يختلف عن الفارسي.

ومن جهة أخرىٰ للمصنّف مدونات صـرفيّة، أفردها للبنيـة المفردة مثل المنصف، والتصـريف الملوكي، والمقتضـب فِي اسـم المفعول المعتل العين، وهذا يعني أنّ ابن جنّي يرىٰ ثمّة تمايزا بين الاشتغالين، وإلىٰ ذلك صـرح فِي المنصف بقوله:

> «**فالتصـريف إنّما هو لمعرفة أنفـس الكلـم الثابتـة، والنحو إنّما لمعرفة أحوالها المتنقّلة**»[1].

(١) المنصف: ٣٤.

وزاد فِيهِ أنّ معرفة التصريف من الواجب أن تكون قبل معرفة النحو، ولصعوبة هَذَا العلم وعوصه بدئ قبله بالنحو[1]. فالتصريف لديه علم، والنحو علم آخر. وهذا التصوّر يختلف عما قدّمه فِي الخصائص، فهنا حيثيتان، ولكل منهما موضوعه ومجاله، وهناك حيثية واحدة. ومن الجمع بين التصوّرين ينتج العقل ضبابيّة مفهوميّة للفظ الواحدة، فتارة يطلق، ويراد بِهِ الجهة الجامعة بين الاشتغالين، وأخرىٰ يطلق ويراد بِهِ ما يقابل الإفراد، وهذه الجدليّة لا يمكن حلّها فِي ضوء اشتراطات الحدّ الَّذِي يحدّد الموضوع ويقيد مسائله؛ لوجود التعارض فِي كلا التصورين. نعم، يمكن الخروج من هَـذِهِ الاشكاليّة، إذا قلنا بعموم المفهوم عند الأوائل الَّذِي يجعل مسائل العلمين فِي منزع واحد كما عَلَيْهِ الكتاب والمقتضب والأصول. واستقل المفهوم، أعني التصريف، بعد أن عمد المازني إلىٰ جمع مسائل التصريف فِي كتيّب مستقل، أسماه التصريف، فأصبح هَذَا الإجراء سببا فِي التخصيص عند الكثيرين الذين يجعلون تمايز العلوم إنّما يكون بموضوعاتها. ولكنّ هَذِهِ النظرة العلميّة الداعية إلىٰ فرز العلوم وتقسيمها، لم تلغِ التصوّر القديم الَّذِي قدّمه سيبويه فِي الدرس

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٣٤.

النحوي، فكثيرا من المؤلفات عنوانها فِي النحو، وهي تتعرض لمسائل التصريف، كالألفيّة وشروحها والجزولية وشروحها، والمفصّل وشروحه، والتسهيل وشروحه، والكافية الشافية، وغيرها الكثير.

ولم يخرج ابن بابشاذ عما تقدّم، فقد حدّه بقوله:

> **«النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح»**[1].

والمصنّف بهذا البناء لم يوقفنا عَلَىٰ موضوع العلم، ومن ثم لا ندري، أهو مقصور عَلَىٰ التركيب أم يشمل غيره. ومن تتبع فصول مدونته نجد أنّه تحدّث عن شؤون التركيب من خلال عناصره الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وتحدث عن ألقاب الإعراب، والعامل، والتابع، وكلّ هَذَا يدخل فِي صميم النحو بالمعنىٰ الخاصّ. ولكنه جعل الفصل الأخير عن الخط، وهذا من الخارج تخصصا، فليس له صلة بالتركيب، وحديثه عن الممدود والمقصور والمهموز واضح فِي ذلك[2].

(١) شرح المقدمة النحوية: ١/ ١٩.

(٢) يُنْظَرُ: فهارس الكتاب: ٢/ ٤٤٨- ٤٥٥.

وقال فِيهِ السكاكي:

> **هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنيّة عليها، ليحترز بها عن الخطأ فِي التركيب من حيث تلك الكيفية**[1].

وكلام المصنّف فِي بيان الحد ومجالات اشتغاله ظاهر جدّا، فلم يُدخل ما هو من النحو بالمعنى العام، واقتصر عَلَى شؤون التركيب من خلال تحديد عناصره، والعوارض الَّتِي ترافقها بفعل نظريّة العامل[2].

والشلوبين ممن تطرّق إلى بيان المفهوم بقوله:

> **«إنّ مقصد النحويين فِي هَذِهِ الصناعة إنّما هو الكلام عَلَى أحكام الألفاظ فِي لسان العرب إمّا من جهة ذواتها، وإمّا من جهة طوارئ تطرأ عليها»**[3].

مُحيلاً، بهذا التَّحرير، عَلَى الصناعة الَّتِي تجمع بين أحكام المفردات بذاتها، وأحكامها بفعل العوارض الداخلة عليها، وهي تنتظم مع غيرها فِي التركيب، وأمر الدلالة مقصود بهذا

(١) مفتاح العلوم: ١٢٥.
(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ١٢٥ - ٢١٨.
(٣) شرح المقدمة الجزولية: ١/ ١٩٢.

النظر، ولذلك نجده يصرح:

«وكان مقصد النحويين النظر فِي الألفاظ من حيث الأحكام؛ إمّا من جهة المعاني الذاتية، أو الطارئة، فلم يكتفوا بما فعله المتقدمون فِي ذلك حتّى أضافوا إليه مقصدهم فنظروا فِي اللفظ فوجدوه إما دالا وإما غير دال، فلم يلتفتوا غير الدال، كما لم يلتفته غيرهم من المتقدمين، وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إمّا دالا وحده، وإمّا ليس بدال وحده، ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك...»[1].

والنحو بهذا المعنى لا يقتصر عَلَى الصناعة المعياريّة الشكليّة الَّتِي تتوخّى عصمة اللسان فِي أثناء تأليف المفردات وانتظامها فِي عمليّة التواصل والاتّصال، فواحدة من أهمّ فوائدها الوقوف عَلَى المعاني والفروق الدقيقة الَّتِي تبوح بها الوظائف النحويّة من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها. والمؤدّى الَّذِي ينتجه المقصد، أي مقصد النحويين بهذه الصناعة، غير خارج عن التصور المفهومي المشهور لدى سيبويه، فالمكون الموضوعي لهذا المتن يتضمن مباحث المفردات كالتصغير والنسب، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنّث والإمالة، والإدغام، والتصريف

(١) السَّابِق نفسه: ١/ ١٩٣.

بالمعنى الخاصّ[1] الَّذِي عُرف عند ابن السراج كما سيأتي.

وأبو حيان يحمل عَلَى ابن مالك تركه شرح مفهوم النحو، بحجّة أنّ الناظر فِي علم من العلوم يجب عَلَيْهِ معرفة ذلك العلم قبل أن يشرع ببيان ما حواه من مسائل عَلَى نحو التفصيل[2].

وهذا النقد، الَّذِي يحمله سياق كلام الشارح، يلزمه الوقوف عَلَى الحدّ الَّذِي لم يتعرّض إليه إلاّ القليل، فيعمل عَلَى كشف المحدود من مقاربات غيره من العلماء، عَلَى النحو الآتي:

- «**قال صاحب المستوفي:**

> **النحو صناعة علميّة ينظر بها صاحبها فِي ألفاظ العرب من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم والمعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى.**

- **وقال صاحب البسيط:**

> **النحو هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها**

- **وقال ابن هشام:**

> **النحو علم بأقيسة تغيّر ذوات الكلم وأواخرها**

---

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه فهارس الكتاب: ٣/ ١٣٥٤ - ١٣٥٨.

(٢) يُنْظَرُ: التذييل والتكميل: ١/ ١٣.

بالنسبة إلى لغة لسان العرب

- وقال صاحب المباحث:

النحو علم يُبحث فِيهِ عن أحوال الكلم العربيّة إفرادا وتركيبا فقط

- وقال صاحب المقرّب:

هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الَّتِي ائتلف منها

- وقال **صاحب** البديع:

النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما واصطلاحَ ألفاظٍ حدّا ورسما»[1].

ولم يكن له إسهام فِي بيانها والتعليق عليها. بل لم يعمل عَلَىٰ صياغة الحدّ فِي ضوء ما يرىٰ، ولا سيما أنّها ذات مشارب بيانيّة متعدّدة، فصاحب المستوفي يجعل الميدان هو جهة التأليف، وما يترشح منه من معانٍ، وصاحب البسيط لم يحدّد أحكام الكلم، أهي من جهة الإفراد أم من جهة التركيب، وعلىٰ غراره ابن هشام. وصاحب المباحث يجعل المجال حاويا الأمرين عَلَىٰ مسلك المتقدّمين، ولكنّه لم يتطرّق إلىٰ المدلول. ويحاكيه فِي ذلك

(١) السَّابِق نفسه: ١/ ١٣- ١٤.

صاحب المقرّب. وصاحب البديع يجعل المدار للكلام، والكلام لا يشترط فِيهِ الإفراد. ولو اختار منها واحداً، ووقف عَلَىٰ أجزائه مبيّنا، لكان أليق، إذ هو فِي معرض شرح متن، قد ضمّ بعضا من المباحث الَّتِي لا تتعلق بالتركيب كالمصادر مثلا. والعلوي تكلم عَلَىٰ أنواع العلوم الأدبيّة، وهي: علم اللغة العربيّة، ويقصد بها العلم بمعاني الألفاظ المجرّدة، وعلم الإعراب، وهو العلم بالمعاني الإعرابيّة الحاصلة عند العقد والتركيب، وهو يقترب من علم النحو عند المتأخرين، وعلم التصريف، وعلم البلاغة والفصاحة[1]. فالإعراب عنده قد يساوي النحو، وقد يكون جزءا منه، وهو قسيم التصريف، وله جنبة معنويّة؛ فالزلل بِهِ يقود إلى فساد المعاني والتباسها. ويفاد من العلم بِهِ الاطّلاع عَلَىٰ المعاني المفيدة والجمل المركّبة من الفاعل مع فعله والمبتدأ مع خبره[2]. والمصنّف صريح فِي تحديد الإطار الموضوعي له، ولذلك قال:

(١) يُنْظَرُ: الطراز: ١٢.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق: ١٤، و١٦، ويُنْظَرُ: المنهاج فِي شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤١١.

«فالنحوي ينظر فِي التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة»[1].

إذا، النحوي يشتغل عَلَىٰ التركيب، وهنا يحصل التساوي، لدىٰ المصنّف، بين النحو والإعراب. وهو بهذا يجري عَلَىٰ التصور الَّذِي عُرف عند المتأخرين. وقد أكّد هَذَا المعنىٰ فِي شرحه جمل الزجاجي[2]، ولكنّه يذكر لفظ النحاة والنحويين ويستعمل معهما علم الإعراب لا علم النحو، ويحدّد موضوعه بالكلم المركّب[3]. وعندما يتحدّث عن التصريف ومعناه يقول:

«في مصطلح النحاة، وهو عَلَىٰ وجهين»[4]

أي إنّه يجعله من اشتغالاتهم، وفي هَذَا خروج عن الموضوع الَّذِي حصره بالتركيب. والعلوي فِي هَذَا الشرح، مع أنّه ذكر شؤون المفردات تبعا لما أورده الزجاجي كالتصغير والنسب والمذكر والمؤنّث والمقصور والممدود، والمنزع هو للنحو والإعراب لا للمفردات؛ قد التفت إلىٰ هَذِهِ الجدليّة عَلَىٰ سمت المتأخرين، فقال:

(١) الطراز: ١١.
(٢) يُنْظَرُ: المنهاج شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤١٠- ٤١١.
(٣) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٢/ ٤١١
(٤) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٢/ ٤٠٦- ٤٠٧.

«علم الإعراب منفصل عن علم التصريف، فلا يمزج أحدهما بالآخر، والذي حسّن من ذكره فِي آخر كتب النحاة هو أنّه يبحث فِي إصلاح اللفظ وإتقانه، وهو أمر ذاتي، والإعراب عارض، فلهذا لم يكن بدّ من ذكره»[1].

فهو ملتفت إلىٰ المسافة بين العلمين، وما بينهما من فاصلة معرفيّة، تجعل موضوع أحدهما مباينا للآخر، وما عمله فِي المقام ليس إقرارا منه لوحدة الموضوع، ولا اتّحاد المسائل. بل يمثل خطابا شارحا لأحد المتون المهمّة فِي النحو العربي، يبتغي من خلاله بسط القول فِي عمل النحاة وإجراءاتهم، والوقوف عَلَىٰ مبادئهم التصوّريّة والتصديقيّة. وإذا كان الشرح يتطلّب تفكيك العبارة وتشريح التركيب للوصول إلىٰ مراد المؤلّف ومقصده، جاريا بذلك عَلَىٰ نظام الكتاب ومنهجيّة التأليف، فهذا لا يعني غضّ النظر عن مباني المعرفة وترك أصول التفكير فِي رسم الحدود بين العلوم، ولذلك وجدنا العلوي قد نبّه عَلَىٰ تمايز العلمين، وفي الآن نفسه سوّغ للنحاة صنيعهم هذا.

أمّا الشاطبي، فقد أورد المعنىٰ الاصطلاح للنحو بقوله:

(١) السَّابِق نفسه: ٢/ ٤٠٦.

«علم بالأحوال والأشكال الَّتِي بها تدلّ ألفاظ العرب عَلَى المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض فِي تركيبها للدلالة عَلَى المعاني المركّبة، ويعني بالأشكال ما يعرض فِي أحد طرفي اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار والتغييرات الَّتِي بها تدلّ ألفاظ العرب عَلَى المعاني»[1]

ثم ذكر المفهوم عند الفارسي[2] الَّذِي تقدّم ذكره. وفي كليهما نجد حضورا للمفردة مع التركيب، ففي ضمن مفهوم الأشكال الَّتِي حررها تتضح العوارض والتغييرات الطارئة عَلَىٰ اللفظ، وإن لم يصرح لنا بصور العوارض. ولكنّها بيّنة فِي سياق الكلام، فهو ذكر، بالأحوال، تأليف المفردات المنتج للمعنىٰ، وجعل معه عوارض اللفظ فِي أحد طرفية ووسطه وجملته. وهو بهذا التقريب يقتفي أثر الأوائل فِي تحديد المصطلح وتبنيه[3]. وهو عند بدر الدين الميلاني:

(١) المقاصد الشافية: ١/ ١٧ – ١٨.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ١/ ١٨

(٣) إنّما قلنا هَذَا لأنّ الشارح قال بعد الانتهاء من التحديد: (هذا حدّ بعض المتأخرين) السَّابِق نفسه: ١/ ١٨.

«علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب والبناء»[1]

وتقييده بالإعراب والبناء يعني أنّ النـاظر فِيـهِ يبحـث عـن عوارض الكلم فِي التركيب. وعند الأبّذي:

«علم يُعرف بِهِ أحوال أبنية الكلم، إفرادا وتركيبـا، وبناء»[2].

وهذا الحـدّ غـير خـارج عـن تصـوّرات القـدماء فِي كتـبهم النحويّة الجامعة، وقد فسـر الجزولي الرسموكي الإفراديّة بعلـم التصـريف، والتركيبيّة بعلم الإعراب[3].

ولم يخرج الشيخ خالد الأزهري عن الميلاني، فقال:

«النحو فِي اصطلاح النحويين: علم بأصول يُعـرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء»[4].

ومفردات الحدّ تُحيل عَـلَى التركيـب فحسـب، فـالإعراب فِي المفردات ليست من العوارض الذاتيّة الَّتِي تُبحـث بمعـزل عـن

(١) شـرح المغنـي فِي النحـو: ٨٩، وشـرح العوامـل المائـة للشـيخ خالـد الأزهري:٢٥، ويُـنْـظَـرُ: شـرح الحدود النحويّة: ٤٤- ٤٥.

(٢) شـرح حدود النحو لأبو قاسم المالكي: ٤٩.

(٣) شـرح حدود الأبّذي: ٤٧.

(٤) شـرح العوامل المائة النحويّة: ٢٥.

التركيب.

وإذا أردنا أن نتتبّع المجال الَّذِي يشتغل عَلَيْهِ النحو فِي كلماتهم، فإنّ هَذَا متفرّع عَلَىٰ تصور المفهوم وتحديده الاصطلاحي، وموضوع كلّ علم:

> **«ما يبحث فِيهِ عن عوارضه الذاتية، كبدن الإنسان لعلم الطبّ، فإنّه يبحث فِيهِ عن أحواله من حيث الصحّة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فإنّه يبحث فِيهِ عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء»**[1].

وذكروا أنّ معرفة المتعلّق لعلم من العلوم أمر لا بدّ منه[2]. وهذه العوارض تكون متعلّقة بشيء واحد، أو أشياء متناسبة[3]، تجمعها مسائل مشتركة ومباحث متسانخة، يستقل بها عن غيره من حيثيات ولحاظات، فقد يشترك علمان بالموضوع نفسه. ويكون التمايز بينهما بالحيثيات، والشريف الجرجاني صرح بالحيثيّة، فالكلمات تصلح أن تكون موضوعا لعلوم شتّىٰ.

---

(١) التعريفات: ١٦٤. ويُنْظَرُ: جامع العلوم: ٣/ ٣٩٦، وكشاف اصطلاح الفنون: ١/ ٧.

(٢) يُنْظَرُ: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترآباذي: ١/ ١١٦.

(٣) يُنْظَرُ: كشف الظنون: ١/ ٢٦.

ولكنّ القيد بالإعراب والبناء لحاظ لعزل موضوع هَـذَا العلم عن غيره من العلوم كالفصاحة والصرف والاشتقاق والخط والوضع. ومقاربة الموضوع من جهة الأحوال الذاتيّة فِي علم النحو يمكن رصده من خلال ما بحثه العلماء عن المطالب فِي ذلك العلم، وهو فِي كتاب سيبويه ومن سار عَلَىٰ هديه، كالمبرد وابن السراج والزجاجي وغيرهم، الكلمات لا من حيثيّة الإعراب والبناء الَّتِي يقتضيها التركيب فحسب. بل هو يشمل العوارض الذاتيّة من غير التركيب أيضا. ومباحث الكتاب تشهد بذلك[1].

وصنيع المازني فِي جمع المسائل المتّفقة للتصريف ينبئ عن استقلال عوارضه الذاتيّة بمفهوم مستقل، وهو البنية المفردة، ولحاظات البحث تكشف عن طبيعة الأحوال الَّتِي تختلف عن الإعراب والبناء، فأبنية الأسماء، والزيادة، والإعلال، والإبدال، لا تُعالج فِي ضمن معالجات التركيب ومخرجات نظريّة العامل، ولذلك هو مثّل مفارقة معرفيّة مميّزة فِي تقدّم العلوم وتطوّرها؛ إذ وقف عَلَىٰ زوايا نظر مختلفة فِي المعالجة، يمكن أن تكون ميدانا مستقلّا فِي البحث والتنقيّر، والداعي لها وجود السنخيّة فِي

(١) يُنْظَرُ: الكتاب بتحقيق د محمّد البكّاء: ١/ ٩- ١٠.

العوارض والأحوال. والتدقيق الفلسفي يقرّ ذلك ويثبته، فثمّة حيثيّة ملحوظة فِي مباني المعرفة، يجمعها نسيج رابط، ويضمّها حقل واحد، وما عَلَىٰ العلماء فِي البحث اللغويّ إلّا جمعها وتقديمها فِي منزع واحد.

والفارسي، يجعل موضوع النحو عامّا كما تقدّم، فهو يضمّ صورا من التغيير، بعضها فِي التركيب، وأخر فِي المفردة، وفي ذلك يقول:

> «**وهو ينقسم قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها**»[1].

وجعل التغيير الأوّل عَلَىٰ قسمين: أحدهما ما يُحدثه العامل، وهو الإعراب، ومقصور عَلَىٰ الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة. والثاني لا يُحدثه العامل كالتحريك لالتقاء الساكنين والإسكان للوقف، وإسكان الإدغام، نحو يد دّاود، وزيادة الحرف فِي الوقف، نحو هَذَا فَرَجّ، والنقصان، نحو:

قَالَ تَعَالَىٰ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر٤]

وغيرها.

(١) التكملة: ١٨١،١٨٢

وجعل التغيير الَّذِي يلحق ذوات الكلم يتمثل بـ

> **«التثنية والجمع الَّذِي عَلَى حدِّها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إِلَى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير، والتصغير والإمالة، والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف، والإدغام»**[1].

فالموضوع لديه يشمل أحوال الكلمات من حيث عوارضها فِي ذاتها، وعوارضها وهي تنتظم بالتركيب. وابن جنّي، وإن لم يصرح بموضوع النحو، ويعمل عَلَىٰ تثبيته بعد إيراد الحدّ، ذكر مجالين، تدور حولهما المباحث الَّتِي يتعلّق بها هَذَا الحقل المعرفيّ، وهي: «الإعراب، وغيره». ومن جملة المصاديق الَّتِي ذكرها: التثنية والجمع والتحقير والتكسير والنسب، وهي تتعلق بالبنية المفردة لا التركيب. وإذا أردنا أن نقرأ المجال بلحاظ صحّة القسمة، فرصد الخصائص المشتركة أمر ضروري، وهنا نقول: الإعراب ميدانه التركيب، وقوامه فِي رصد العلاقات اللفظية وتفاعلها فِي التركيب، وهو من نتاج نظريّة العامل الَّتِي فسر بها

(١) السَّابِق: ١٨٥

العلماء التغييرات الطارئة عَلَىٰ أواخر الكلم. أمّا «غيره»، فيكون فيما يقابل التركيب من صور التغيير الَّتِي لا تنتجها نظريتهم فِي توجيه تغيّر ألقاب الإعراب والبناء، وهذا يكون فِي عوارض التغيير الَّتِي تطرأ عَلَىٰ المفردات. وهو ليس بإعراب؛ وبذلك يكون النحو مشتملا عَلَىٰ الإعراب والتصريف. ولكن ثمّة أمر آخر يدعو إلىٰ التأمّل، وهو أن المصنّف من جهة يجعل النحو علما[1]، والتصريف علما أيضا[2]، ومن جهة أخرىٰ يجعل التصريف فِي قبال النحو لا الإعراب[3]. وهذا يعني اختلاف موضوعيهما وتباين مسائلهما، وعلاقة الاحتواء والجزئيّة تنتفي بلحاظ المقابلة والظهور العلمي، فلا يمكن أن نجعلهما علمين، والتصريف من مباحث علم النحو

> **«فموضوع العلم ما ينحلّ إليه موضوعات مسائله، وهو المراد بقولهم فِي تعريفه بما يبحث فِيهِ عن عوارضه الذاتيّة، فصار كل طائفة من الأحوال بسبب تشاركها فِي الموضوع علما متفرّدا ممتازا**

(١) ينظر الخصائص: ٦٨.
(٢) يُنْظَرُ: المنصف: ٣١.
(٣) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٣٤.

بنفسه عن طائفة متشاركة فِي موضوع آخر»[1].

وقد تبيّن من خلال المسائل الَّتِي تُؤلّف مطالب العلم أنّ النحو يتعلّق بالإعراب والبناء، وهذا لا يكون إلّا فِي التركيب. ومسائل التصريف لا تعلّق لها بالإعراب والبناء. وابن بابشاذ يجعل موضوع النحو متعلّقا بالتركيب من خلال إشارته إلىٰ غرضه، وهو

«معرف صواب الكلام من خطئه، وفهم معاني كتاب الله تعالى وفوائده»[2].

والتمثل له بما يقع فِي التركيب من زلل الخطأ وفحش اللحن[3]. والصواب فِي الكلام مداره المركبات لا المفردات؛ لأنّه مؤلّف من كلمتين فأكثر. وهو الآخر جعل النحو والتصريف علمين[4]. والظهور العلمي يوجب المغايرة فِي الموضوعات والمسائل المطروحة. أمّا الجرجاني فلم أجده ذكر النحو وموضوعه، لكنه من خلال كلامه عَلَىٰ الإعراب بقوله:

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/ ٢٦.
(٢) شرح المقدّمة النحويّة: ٢/ ١٩.
(٣) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٢/ ١٩- ٢٠.
(٤) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٢/ ١٩، ومقدّمة فِي أصول التصريف: ٢٥.

أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل[1]

يحيل عَلَىٰ مجال الاشتغال والمسائل المبحوثة، فالعوامل ميدانها التركيب والجملة، ولا شأن لها بالمفردات. والسكاكي واضح فِي تحديد موضوع النحو من خلال الغاية الَّتِي تضمنها الحدّ بقوله:

ليحترز بها عن الخطأ فِي التركيب[2].

وليس لابن الحاجب من تحديد صريح لموضوع النحو، ولكنّنا يمكن أن نستشف ذلك من خلال مسائل النحو المطروحة فِي كتابيه الكافية فِي علم النحو وشرح المقدّمة الكافية فِي علم الإعراب، فمتعلّقها هو التركيب وميدانها هو الإعراب، ويبدو أنّه يساوي بين مفهومي النحو والإعراب من خلال الجمع بين عنواني الكتابين، لأنّ مسائلهما مشتركة، ومباحثهما متّفقة الحيثيّة، وقدّ ميّز مجال التصريف عنه بقيده:

«**التي ليست بإعراب**»[3].

فالإعراب ينظر إلىٰ مواقع الكلمات فِي التركيب بأثر من العامل، وهذا يباين ما عَلَيْهِ علم التصريف. وركن الدين

(١) شرح الجمل فِي النحو: ١٣٣.

(٢) مفتاح العلوم: ١٢٥.

(٣) الكافية فِي علم النحو والشافية فِي علمي التصريف والخط: ٥٩.

الاسترآباذي، وإن لم يتحدّث عن موضوع علم النحو، يذكر المجال ضمنا فِي أثناء شرحه حدّ التصريف عند ابن الحاجب، بقوله:

> **وإنّما قيّد الأحوال بالتي ليست بإعراب؛ ليخرج عنه النحو؛ لأنّه علم بأصول يعرف بها الإعراب، والإعراب من أحوال أبنية الكلم**[1].

وأبو حيان الأندلسي لم يصرح بالموضوع، وهو يسرد لنا مجموعة من الحدود فِي تذييله. ولكنّه يجري عَلَىٰ مشهور المتقدّمين فِي بحث مسائل النحو فِي بعض كتبه النحوية كشرح الألفيّة، وفي ارتشافه جعل للتركيب أحكاما، تدور فِي مجملها عَلَىٰ النحو سوىٰ بعض المركّبات كالإدغام بين الكلمتين والتقاء الساكنين وغيرها[2]. والعلوي يصرح أنّ النحوي ينظر فِي التركيب[3]، أي إنّ يقصر مجال الاشتغال فِي الكلم من جهة تأليفها من أجل الوقوف عَلَىٰ المعاني التركيبيّة الَّتِي تدلّ عَلَيْهَا بالإعراب. وكذا

(١) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترآباذي: ١/ ١٦٨، ويُنْظَرُ: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي: ١/ ١٢٤..

(٢) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/ ٤، وينظر فهارس الكتاب: ٥/ ٢٤٥٩- ٢٤٧٤.

(٣) يُنْظَرُ: الطراز: ١١

فسر الشاطبي الأحوال، الَّتِي يكون العلم بها من اشتغال النحويين، عَلَىٰ وضع الألفاظ بعضها مع بعض للدلالة عَلَىٰ المعاني التركيبيّة[1]، فهو يقصر المجال عَلَىٰ الكلام لا عَلَىٰ المفردات المجرّدة. ويرىٰ الشريف الجرجاني أنّ البحث عن المركّبات

> «**باعتبار هيئاتها التركيبيّة وتأديتها لمعانيها الأصليّة فعلم النحو**»[2].

وهو بذلك يخرج المفردات من مجال اشتغاله. وبدر الدين العيني يجعل النحو معنيّا بآخر الكلمة؛ ليُعلم بِهِ صحّة تأليف الكلام وفساده[3]. والتغييرات الطارئة عَلَىٰ آخر الكلمة فِي أثناء تأليف الكلام تنتجه تصورات العلماء عن الإعراب ونظريّة العامل، وهذه الحيثيّة تجعل الموضوع مغايرا لموضوعات التركيب الأخر فِي العربيّة. والشيخ خالد الأزهري يجعل الموضوع فِي الكلمة والكلام[4]، وهو ينافي ما ذكره من حدّ، إذ قصره هناك عَلَىٰ الكلم من حيث الإعراب والبناء، والكلمة

(١) يُنْظَرُ: المقاصد الشافية: ١/ ١٧ - ١٨.
(٢) شرح المفتاح: ٩، ويُنْظَرُ: عنقود الزواهر: ١٦٦.
(٣) يُنْظَرُ: ملاح الألواح فِي شرح مراح الأرواح: ١٢٤.
(٤) يُنْظَرُ: شرح العوامل المائة النحويّة: ٢٥.

ليست من الكلم، ولا هي من الحيثيّة الاحترازيّة الَّتِي أشار إليها.

ومما تقدّم يتّضح أن للنحو فِي تصوّرات العلماء ونتاجاتهم المعرفيّة حيثيّتين: حيثيّة جامعة، تشمل أحكام الكلمة والكلم، وعليه أغلب المتقدّمين كسيبويه والمبرّد وابن السراج والزجاجي والفارسي وغيرهم، وأخرىٰ تقتصر عَلَىٰ جوانب التركيب الَّتِي تقابل الإفراد فحسب، وهذا من نتاج التدقيق المنهجي والنظر الفلسفي الَّذِي ينظر إلىٰ العلم من جهة عوارضه الذاتيّة، فيكون البحث فِيهِ عن الأحوال المتعلّقة بجهة جامعة، تشترك بها المسائل، وتتّفق فِيهِ المباحث، فتؤلّف بهذا الإطار موضوع العلم الَّذِي يتمايز بِهِ عن غيره من العلوم. وهذا المنحىٰ فِي الإجراء هو الأفضل؛

«لأنّه يؤمّن الهدف والدافع لفصل العلوم عن بعضها، كما أنّه بمراعاة الموضوع نحافظ بشكل أفضل عَلَىٰ ارتباط المسائل وانسجامها الداخلي وترتيبها، ومن هنا فقد التزم بِهِ الفلاسفة والعلماء الكبار منذ أقدم الأزمان»[1].

(١) المنهج الجديد فِي تعليم الفلسفة: ١/ ٦٨.

والعلاقة بين الاثنين فِي ضوء المسائل المطروحة ينظر إليها من جهة الملاك فِي تحديد الموضوع، وهي علاقة الكلّي بجزئيّاته عند الفارسي؛ لأنّ الملاك يدور حول مفهوم التغيير، وصور التغيير تكون فِي المفرد وتكون فِي المركّب. وهي علاقة الكلّ بالجزء لدىٰ ابن جنّي؛ لأنّ حيثيّة الإفراد جزء من التركيب، والتحولات الطارئة عَلَىٰ المفردات ينبغي معرفتها قبل أن تأتلف مع غيرها فِي نظم الكلام. وفي طبيعة المسلكين تقترح المسائل ذات المجال المشتركة والحيثيّة الجامعة نفسها؛ لتكون هوية علمٍ، يختلف مجاله عن المجالات الأخر، وبمعاينة المسائل المتعلّقة بالأحوال الذاتيّة للكلم والكلام من جهتي الإعراب والبناء يجدها متمايزة عن غيرها، فهي متعلّقة بنظريّة العامل، ونظريّة العامل مجالها التركيب، وهذا النظر يهيّئ المسائل للتمايز، ويؤهّل الموضوع للفرز والاستقلال. وعلىٰ هَذَا وجهتنا، فالإبقاء عَلَىٰ المفهوم القديم للنحو يجعل المسائل المبحوثة عامّة، وفي ترابطها نظر من جهة فلسفيّة عقليّة.

التصـريف

ظهر مفهوم التصـريف فِي كلمات سيبويه، وهو يتحدّث عـن شؤون المفردات، فقال:

«هذا باب ما بنت العرب مـن الأسـماء والصـفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس مـن المعتـل الَّذِي لا يتكلمون به، ولم يجئ فِي كلامهم إلاّ نظـيره مـن غـير بابـه، وهـو الَّـذِي يسـميه النحويـون التصـريف والفعل»[1].

فالباب يخصّ الأبنية من كلام العرب:

- الأســـماء
- والصفـــات
- والأفعـــال

(١) الكتاب: ٤/ ٢٤٢.

والقياس الَّذِي يبحثه العلماء فِي مسائل التمرين هو فِي حمل ما لم يتكلم بِهِ العرب من المعتل عَلَىٰ نظيره مما تكلموا بِهِ من غير بابه. وكون التسمية من صنيع النّحاة يعني أنّه من مجال اشتغالهم، وحضوره فِي كتاب سيبويه يكشف عن الاحتواء والعلاقة الجزئيّة، فكل تصريف هو نحو، وليس كلّ نحو تصريفا، وعلىٰ هَذَا المنحىٰ نجد الكتب الجامعة كالمقتضب والأصول والجمل والألفيّة وشروحها.

وقد كُتب للمسائل المتعلّقة بأحوال الأبنية أن تستقلّ عند المازني، فقد ألّف كتابا فِي التصريف، تكلم فِيهِ عَلَىٰ الأبنية من حيث التجرّد والزيادة، والإعلال والإبدال وبعض صور الإدغام ومسائل التمرين فِي الصحيح والمعتلّ، وفي جميعها نجد جهات الاشتراك كامنة فِي العوارض الطارئة عَلَىٰ البنية المفردة، ولا شأن لها بالتركيب والإعراب، وهذا النطاق الرابط يؤهلها أن تكون فِي حقل معرفي مستقلّ تتمايز مسائله عن الميادين العلميّة الأخر، ولكنّه مع هَذَا الصنيع نجده يذكر كلمة النحويين فِي بيانه طرق البناء (مسائل التمرين)؛ إذ يقول:

«وإن قيل: كيف تبني من الثلاثة: ضربَ وأخواته، مثل السفرجل؟ فإن النحويين مجمعون عَلَى تكرير اللام»[1].

وهو بهذا يُحيل عَلَى منحى المتقدّمين ومجال اشتغالهم، ويكشف سلطتهم فِي صناعة أطر المعرفة. وقد أفاد العلماء من صنيع المازني، فهذا ابن السراج ذكر المفهوم وحدّد المجال، وإن كان إيراده لها فِي ضمن مباحث النحو، إذ يقول:

«هذا الحد إنّما سمّي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا بِهِ ما عرض فِي أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام وله حدّ يُعرف بِهِ»[2].

فَالتَّصرِيف يُبحث فِيهِ عَن العَوارض الذاتيّة للمفردات بذاتها، ومجالها البنية المفردة، وأقسامه الخمسة كاشفه عن الموضوع، فجميعها مما يعرض للبنية المفردة بذاتها. والسيرافي قال شارحاً كلام سيبويه:

(١) يُنْظَرُ: المنصف: ١٧٢، ويُنْظَرُ: ٤٩٦.
(٢) الأصول فِي النحو: ٣/ ٢٣١.

«وأمّا التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف الَّتِي رسمنا جوازها حتى تصير عَلَى مثال كلمة أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بِهِ كقوله: ابن لي من ضرب مثل جلجل فوزنا جلجل بالفعل فوجدناه فَعْلل فقلنا: ضربب، فتغير الضاد إِلَى الضم وزيادة الباء ونظم الحروف الَّتِي فِي ضربب عَلَى الحركات الَّتِي فيها هُوَ التصريف»[1].

وهو هنا يجعل التصريف من مقولة الإفراد لا التركيب، والعوارض الطارئة عَلَىٰ البنية المفردة هي الَّتِي تفصح عن حقيقة موضوعه. والفارسي بحث عن التصريف فِي ضمن حديثه عن صور التغيير المتعدّدة الَّتِي تلحق ذوات الكلم فِي أنفسها[2]، وقد قصره عَلَىٰ الأقسام الَّتِي ذكرها شيخه ابن السراج ما خلا الإدغام. والمجال الَّذِي يشتغل عَلَيْهِ فِي حديثه عن التصريف هو البنية المفردة بلحاظ العوارض الذاتيّة. وقد كان لابن جنّي أكثر من تقريب للمفهوم، فهو فِي المنصف:

(١) شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٣٤ -١٣٥.
(٢) يُنْظَرُ: التكملة: ١٨٢.

«هو أن تجي إِلَى الكلمة الواحدة فتصرفها عَلَى وجوه شتى، مثال ذلك أنْ تأتي إِلَى «ضربَ» فتبني منه مثل «جعفر» فتقول: «ضربَبَ» ومثل «قِمَطر»، «ضربّ»، ومثل «درهم»: «ضربب» ومثل «عَلِمَ»: «ضرب» ومثل «ظَرُف» «ضرب» أفلا ترى إِلَى تصريفك الكلمة عَلَى وجوه كثيرة»[1].

وفي التصريف الملوكي:

«معنى قولنا التصريف هُوَ أنْ تأتي إِلَى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضربٍ من ضروب التغيير، فذلك هُوَ التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك ضرب، فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع قلت يضرب، أو اسم الفاعل قلت ضارب، أو المفعول قلت مضروب، أو المصدر قلت ضرباً، أو فِعْلَ مالم يُسمّ فاعله قلت ضرب، وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد عَلَى وجه المقابلة قلت ضاربَ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت استضرب، فإن أردت أنّه كثّر الضرب وكرّره قلت ضرب،

(١) السَّابِق: ٣٣

فـإن أردت أنّـه الضـرب فِي نفسـه مـع اخـتلاج وحركة قلت اضطرب، وعلى هَذَا عامة التصـرف فِي هَذَا النحو من كلام العرب»[1].

وفي كلا التصوّرين عن المفهوم نجـد المجـال مقصـورا عَـلَىٰ البنيّة المفردة، ولا شأن له بالتركيب، ولذلك يكون نطاق البحث فِيهِ عن معرفة أنفس الكلم الثابتة الَّتِي تختلف عن أحواله المتنقلة فِي التركيب[2]. ولم يخرج الثمانيني عن هَذَا التصوّر[3]. وابن بابشاذ يفيد مما ذكره ابن جنّي فِي تحرير المفهوم علميا وعمليا؛ إذ يقول:

«التصـريف هـو معرفـة ذوات الكلـم فِي أنفسـها كمعرفـة أصـليّها مـن زائـدها، وصـحيحها مـن معتلّهـا، وتامهـا مـن ناقصـها، ومظهرهـا مـن مدغمها، وقلبها من مبدلها، وأصـليّها مـن فرعيّهـا وليس كذلك ما عداه من المقدَّم ذكرها»[4].

وفي الجانب العملي نجده يركّز عَـلَىٰ التفرّعـات الاشـتقاقيّة، وفيها يتّضح المفهوم عَلَىٰ النحو الآتي:

«فالتصـريف جعـل الكلمـة فِي جهـات متخالفـة

(١) التصـريف الملوكي: ٤٤،٤٣، ويُـنْـظَـرُ: التتمّمة فِي التصـريف: ٢٧- ٢٨.
(٢) يُـنْـظَـرُ: المنصف: ٣٤.
(٣) يُـنْـظَـرُ: شـرح التصـريف: ٢١١- ٢١٢.
(٤) مقدّمة فِي أصول التصـريف: ٢٥- ٢٦.

لضـــروب مـــن المعـــاني مترادفـــةٍ مثـــل: «ضـــربَ وضـــربَ وضـــربَ» وضـــربت وتضـــربت وضـــربَ وتضـــربَ، وضـــاربَ وتضـــاربَ، وانضـــربَ، واضـــطربّ واضـــربّ، واضـــرابّ، واستضـــربَ، واضـــــروب، واضـــــرْبَ، واضـــرنبَ، واضـــرنبي» فأمثلة هَذِهِ كلّها ومعانيها مختلفة ولكل واحد منهـا حـال، ومسـتقبل، وأمـر ونهي، ومصـدر، واسـم الفاعـل، واسـم مفعـول، واسم مكان، واسم زمان، وفيها أصلي وزائد، وكلٌ تصـريف»[1].

وميدانه يقتصـر عَلَىٰ أمرين، هما: الأفعال المتصـرفة والأسماء المتمكّنة بلحاظ ما يطرأ عليهما من صـور التغيـير[2]. والجرجـاني يجعل التصـريف منتجا للدلالة فِي جانبه العملي، فهو:

«أن تصـرف الكلمة المفـردة، فتتولـد منهـا ألفـاظ مختلفة ومعان متفاوتة»[3].

وجوهر التصـريف يقوم عَلَىٰ معاينة الكلمة المفردة، ورصـد التحولات الطارئة عليها، وما ينتجـه هَـذَا الإجـراء مـن صـيغ

(١) السَّـابِـق نفسه: ٣٢ – ٣٣.
(٢) يُـنْـظَـرُ: السَّـابِـق نفسه: ٣٣
(٣) المفتاح فِي التصـريف: ١.

مختلفة لتأدية معاني متباينة، وقريب منه تعريف الميداني، وهو عنده مختصّ بالأفعال والأسماء[1]، وابن الدهان فِي فصوله يقتصر عَلَىٰ تحديد مفهوم التصريف فحسب، مع أنّه يتضمن فصول النحو والصرف، ويقوم التصوّر لديه عَلَىٰ معرفة ثلاثة أشياء، هي: معرفة الكلمة الموزونة والميزان والوزن[2].

ويتشخّص الموزون بما يتعاقب عَلَيْهِ من صور التغيير الَّتِي ذكرها ابن السراج. والموضوع، بما تفرزه المسائل المراد البرهنة عليها، يقتصر عَلَىٰ اللفظ المفرد، والمصنّف أورد فصول الصرف ومسائله أيضا بلا تحديد للمفهوم. والمفهومان: الصرف والتصريف يُعنيان بالأبنية والتحولات الطارئة عليها، وهما، عنده، قسيمان للنحو فِي العربيّة، وفصول الكتاب تشهد بذلك[3].

وابن الحاجب ألّف متنين موجزين، أحدهما فِي النحو والأخر فِي التصريف، ولكنّه أهمل تعريف النحو، مكتفيا بالتحديد الَّذِي ذكره للتصريف؛ ليكون مائزا عن النحو، فقال:

---

(١) نزهة الطرف فِي علم الصرف: ٤.

(٢) يُنْظَرُ: كتاب الفصول فِي العربيّة: ١١٥.

(٣) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه (فهرس الموضوعات): ١٧٦ – ١٨١.

«التصريف علم أصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم الَّتِي ليست بإعراب»[1]

وكون المدار هو أحوال الأبنية، فمن البدهي أن يكون النحو من الخارج تخصّصا، ولذلك قيّد الأحوال بالتي ليست بإعراب. وابن يعيش جعل الفرق بين التصريف والنحو من جهة الكلام، فإن كان عَلَىٰ ذوات الكلم فهو التصريف، وإن كان عَلَىٰ عوارضها الداخلة عَلَيْهَا فهو النحو، فالتصريفي ينظر فِي التغييرات الَّتِي تلحق أصول الكلم وذواتها[2]، وقد كان ابن عصفور دقيقا، وهو يُحدّد قسمي التصريف: التغيير المفضي إلى المعنى، والآخر الشكلي الَّذِي لا ينتج المعنى، وفي كليهما تقتصر المعرفة عَلَىٰ ذوات الكلم فِي أنفسها من غير تركيب. ومجاله عَلَىٰ وجه التَّحديد هو الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكّنة[3].

وابن مالك يذكر المفهوم مع متعلّقه، فيقول:

«التصريف علم يتعلّق ببنية الكلمة، وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحّة، واعتلال، وشبه ذلك،

(١) الكافية فِي علم النحو والشافية فِي علمي التصريف والخط: ٥٩.
(٢) يُنْظَرُ: شرح الملوكي فِي التصريف: ١٢٦.
(٣) الممتع الكبير: ٣٣- ٣٦.

ومتعلقه من الكلمات: الأسماء الَّتِي لا تشبه الحروف، والأفعال»[1].

وَالتَّصريف بظهور العلمي يختلف عن النحو فِي موضوعه الَّذِي يتمثّل بالكلمات المفردة، ويباينه فِي أحواله وعوارضه الذاتية، الَّتِي لا يكون للإعراب فيها مدخل، ولا للتركيب محلّ. والرضي، مع إقراره أنّ ميدان التَّصريف هو بناء الكلمة بما يطرأ عَلَيْهَا من غير اعتبار لحالات آخر الكلمة، يجعل التصريف جزءا من أجزاء النحو عَلَىٰ غرار المتقدّمين[2]. والخضر اليزدي عَلَىٰ هَذَا المنحىٰ، فذكر أن المتقدّمين جمعوا النحو والصرف معا، وسمَّوهما علم النحو، ولا يرىٰ من ذلك لزوم خلط علم بعلم آخر، فليس هو علم برأسه يقوم عَلَىٰ أساس المغايرة، وما كُتب فِيهِ من مختصرات لا يعدوا أن يكون من المقدّمات المفيدة للمبتدئين[3]. والعلوي يجعل العلوم الأدبيّة عَلَىٰ أربعة أنواع، يكون التصريف فيها قسيما لعلم اللغة والإعراب وعلم البلاغة والفصاحة، وهو علم يتعلّق بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة،

(١) إيجاز التعريف ف علم التصريف: ٣.
(٢) يُنْظَرُ: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ١٠.
(٣) يُنْظَرُ: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي: ١/ ١٢٨- ١٢٩.

وإحكام قوالبها عَلَىٰ الأقيسة المطّردة فِي لسان العرب بالقلب والحذف والإبدال وغيرها[1]، وصاحبه ينظر فِي الألفاظ المفردة من جهة ما يعرض فِي أصولها من صور التغيير، وهذا يختلف عن صاحب النحو الَّذِي ينظر فِي التركيب من جهة رفع المبتدأ وتقديم الخبر عليه، وغيرها من الأحوال الإعرابيّة.[2] والتفتازاني يرىٰ أن التَّصريف، اصطلاحا، هو تحويل الأصل إلىٰ أبنية مختلفة منتجة للمعنىٰ، غير علم التصريف الَّذِي هو معرفة أحوال الأبنية[3]. ومدار الحديث فِيهِ الأبنية المفردة. ومفهوم التصريف عند ابن هشام يكون بتحويل الصيغة إلىٰ أحد غرضين: لفظي أو معنوي. ومتعلقه: الفعل المتصرف والاسم المتمكّن[4]. وفي هَذَا كشف للمجال الَّذِي يتحرّك بِهِ العلم، والموضوع الَّذِي يبحث فِيهِ الناظر، وهو لا يتجاوز الإفراد إلىٰ التركيب، ولا يُعنىٰ بالإعراب الَّذِي مجاله الكلام. والشريف الجرجاني أورد ما ذكره القدماء من حدّ، فهو، عمليّا، تحويل

(١) يُنْظَرُ: الطراز: ١٢، و١٥.
(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ١١- ١٣.
(٣) شرح التفتازاني عَلَىٰ تصريف الزنجاني: ١٤- ١٦.
(٤) يُنْظَرُ: نزهة الطرف فِي علم الصرف: ٩٧- ٩٨.

الأصل إلى صيغ مختلفة ذات معانٍ مقصودة. وعلميّا العلم بالأصول الَّتِي يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة الَّتِي ليست بإعراب[1]، وهو بذلك لم يخرج عما ذكر عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب من قبل. وموضوعه ظاهر من التعريف، إذ جعله يدور مدار الكلمة وتحوّلاتها بفعل العوارض الذاتيّة، وقد ذكره صراحة فِي ضمن حديثه عن الأصول فِي علم الأدب، فقال:

> **«أما الأصول: فالبحث فيها إمّا عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئاتها، فعلم الصرف»**[2].

فالصرف موضوعه المفردات من حيث صورها وهيئاتها، ولا يُعنى بالتركيب، وما تنتجه نظريّة العامل من تغيير أواخر الكلمات. وهو بهذا اللحاظ يختلف عن النحو. والعيني لم يختلف عن سابقيه فِي ذكر حدّ التصريف، فمن جهة التغيير هو تحويل الأصل إلى صيغ مختلفة، ومن حيث العلم يبنى عَلَى المعرفة بأحوال الأبنية[3]. وموضوعه، لديه:

> **«إمّا بنفس أبنية الكلم، وهو الأصح، أو أحوالها**

(١) يُنْظَرُ: التعريفات: ٤٤.
(٢) المصباح فِي شرح المفتاح: ٨.
(٣) يُنْظَرُ: ملاح الألواح: ١٣٩- ١٤٠.

كما يشعر بِهِ كلام الشيخ ابن الحاجب فِي تعريفه للتصريف»[1].

والقوشجي يرىٰ أنّ علمي النحو والصرف متباينان تبعا لما أورده عن الشريف الجرجاني عن موضوعات العلوم[2].

والمحصّل مما تقدّم، لدينا تصوّران عن مفهومي النحو والتصريف:

(١) السَّابِق نفسه: ١٣٩.

(٢) يُنْظَرُ: عنقود الزواهر فِي الصرف: ١٦٦.

يـرى أنّ النحـو مفهومـا عامّـا، يُبحـث فِي مسائله عن أحوال الإفراد والتركيب، سـواء أكان التعلّق بذات الكلمة فِي نفسها من غـير تركيب أم من خلال التركيب. والتصـريف فِيهِ جـزء مـن النحـو، وهـذا عَلَيْـهِ القـدماء وكثير من المتأخرين. ومن غريب ما وجدتـه فِي هَـذَا السـياق أنّ محمـود بـن عبـد الله بـن محمود، لديه كتاب، عنوانه الكفاية فِي النحو، وهويتـه التصـريف لا غـير. وقـد صـرح المصـنّف فِي مقدّمتـه أنّـه مختصـر فِي التصـريف[1]. وبمعنـى أنّ التصـريف هـو النحو لديه، والظاهر من العنوان أنّ العلاقـة بينهما هي علاقة التسـاوي. وهـذا لم يقـل بِـهِ القدماء.

(١) يُـنْـظَـرُ: الكفاية فِي النحو: ٨٥.

الثَّاني

يجعل التمايز بينهما قائما عَلَى أساس الموضوع، وقوام الموضوع بالمسائل الَّتِي تشترك بجهة جامعة. والتصريف موضوعه المفردات بصورها وهيئاتها، أمّا النحو فمجاله التركيب، وأحواله يبوح بِهِ ما تقرّر لديهم من نظريّة العامل. وهاتان الحيثيتان كافيتان فِي تقرير التمايز بين المفهومين. والعلاقة بينهما هي التباين كما أشار القوشجي، أو التقابل إذا نظرنا إلى موضوعيهما.

وفي ضوء هَذَا التقرير يمكن دراسة التصريف فِي ضمن مباحث النحو عَلَىٰ المسلك الأوّل، فهو جزؤه، وأحوال الموضوع فِيهِ يشمل الإفراد والتركيب، ومصنفات المتقدّمين تعترف بذلك وتُقرّه، وأكثر مسالك المتأخرين تجري عليه، وإن كانت تنطوي عَلَىٰ محاذير. والأفضل أن تجري دراسته بمنحنىٰ مستقلّ، تكون البنية المفردة، من حيث أحوالها المتجلّية بصور التغيير، موضوعا له، وفي هَذَا الاتّجاه لا ينظر إلىٰ التصريف عَلَىٰ أنّه جزء من المنظومة النحويّة. بل من جهة تحقّقه العلميّ الَّذِي له ما يميّزه من العلوم الأخرىٰ، فموضوعه لا شأن له بالإعراب، ومسائله تشترك بالإفصاح عن عوارض البنيّة، والدلالات المترتّبة من تكثير الفروع بآلية التحويل من الأصل، كما فِي صور المشتقّات.

وحتّىٰ يكون المفهوم بحدّه العلمي جامعا مانعا لا بدّ أن تكون مسائله متّفقة، وتشترك فِي جهة جامعة، تمثّل موضوع العلم، فليس من المنطقي إدراج مسألة رافع المبتدأ فِي ضمن مطالب التصريف. والمبادئ التصوّريّة – بعدّها مرتكزا لما يُراد البرهنة عليه– غير خارجه عن نسقه الموضوعي، ومن غير المعقول الكلام عَلَىٰ حدّ التمييز والحال والمفعول، وأحوال

الأبنية تجري لغير الإعراب كما يقول ابن الحاجب.

ومن أجل هَذَا قيل: إنّ أي علم من العلوم فِيهِ ثلاثة أشياء: موضوع ومسائل ومبادئ[1]. واستنادا إلىٰ هَذَا التحرير لا يمكن إدراج التركيب وشؤونه بتمثّلاته النحويّة فِي المدونات الصرفيّة؛ لأنّها خارج إطار الحقل الموضوعي. ولكن مع هَذَا الاحتراس فِي تمايز العلوم واختلاف المجالات نجد حضورا للنحو فِي تلك المدونات، وهو ليس عَلَىٰ سمت واحد، فله مظاهر متعدّدة، وسأعمل عَلَىٰ إخراجها من خلال المدونات؛ حتّىٰ يتبيّن للقارئ منازل العلماء فِي مراعاة المنحىٰ العقلي والنظر الفلسفي فِي مقاربة العلوم. والخطوات المنهجيّة الَّتِي يُبنىٰ عَلَيْهَا نظام التأليف.

(١) يُنْظَرُ: ملاح الألواح: ١٣٩، وكشف الظنون: ١/ ٢٥- ٢٩، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٧.

كتـــاب التـصريـــف للمازنـــي ٢٤٧هـ.

أَوَّل مَا يَنبَغِـي التَّـنبيهُ عَلَيْهِ هـو أنّ المصنّف لم يضع لنـا حـدّا للتَّصـريف، ولا قدّم لنا تصوّراً عَن المفهوم، فالكتاب يُبنىٰ عَـلَىٰ مجموعة من المسائل، تدور حَول صور التغيير كالزيادة والإعلال والإبدال وشيئاً من الإدغام، أمّا الحذف فهو موجـود ضـمناً فِي جلّ المسائل المطروحة. وقد بدأ المسـائل بالحـديث عـن الأبنيـة وصورها، وهي بمجملها تحكي موضوعا واحدا. وقـد حضـر النحو فِي الكتاب عَلَىٰ النحو الآتي[1]:

(١) سوف اقتصـر عَلَىٰ الواضح الجلي منها.

١. القيـــاس

أورد المصنّف التركيب النحـوي للفعـل والفاعـل فِي سـياق حديثه عن رأي الخليل وسيبويه فِي القياس عَـلَىٰ كـلام العـرب، وفيه يقول:

> **«وهذا هو القياس، الا ترى أنّك إذا سـمعت "قـام زيد" أجزت أنـت "ظـرُف خالـد، وحمُـق بشـير" وكان ما قسته عربيّا كالـذي قسـته عليـه؛ لأنّـك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسـم كـلّ فاعـلٍ ومفعـولٍ، وإنّـما سـمعت بعضـا فجعلتـه أصـلا وقست عَلَيْهِ ما لم تسمع، فهـذا أثبـت وأقـيس، إن شاء الله»**[1].

هذا الحضـور التركيبـي عمـد إليـه المصـنّف لتقريـب فكـرة القياس الَّذِي يجري عَلَىٰ المسموع من كلام العرب، الَّذِي يتّضح فِيهِ أنّ الفعل يحتاج إلىٰ فاعل يُسند إليـه، ولمّـا كَـانَ هَـذَا الـنمط التركيبي من أصول كلامهم، جاز لنا أن نحتذيه، ونبنـي كلامـا

(١) المنصف: ١٧٥.

عَلَىٰ منواله. وهو ليس مسألة نحوية يسعىٰ المصنّف إلىٰ بسط القول فيها وتوضيحها. بل أمر جزئي، يدرج فِي مبادئ العلم التصديقيّة. ولعلّ الداعي إلىٰ استيراد شؤون حقل معرفي آخر هو أن العلوم لم تأخذ نصيبها من التطوّر والجنوح إلىٰ الاستقلال والانفصال فِي ضوء تمايز الموضوعات، وتباين مسائلها آنذاك. فقد كانت محاولة المازني بكرا مما بين أيدينا من مدونات، وطبيعة هَذِهِ الجرأة قد تترك وراءها بعض الهنات، فهي إرهاصات لتجديد الرؤية، وتقدّم المنهج.

٢. المنصرف وغير المنصرف وألقاب الإعراب

تحدّث المصنّف عن بعض أحكام المنقوص فِي حالات الإعراب: الرفع، والجر، والنصب، فقال:

«...وما كان آخره ياء ما قبلها مكسورة، وهي ساكنة فِي موضع الجرّ والرفع؛ فالتنوين بدل منها، كذلك مجراها فِي أمثاله من غير الياء ينصرف أو لا ينصرف، فإذا جاء النصب ظهرت الياء، فإذا كان مثالها من غير المعتلّ ينصرف صرفت، وإن كان مثالها لا ينصرف لم تُصرف فِي حال النصب. وذلك قولك: "هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ،

ورأيت قاضيا"؛ لأنّ "فاعلاً" من غير المعتلّ ينصرف نحو: "خالدٍ، وحاتم" وما أشبهه. وكذلك "جوارٍ" تقول: "هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ" فتصرفه فِي الجرّ والرفع؛ لأنّ ياءه فِي الجرّ والرفع لا تظهر فهو أنقص من "ضوارب"، فإذا قلت: "رأيت جوارِيَ يا فتى" ظهرت ياؤه فِي النصب فتمّ بناؤه عَلَى مثال ما لا ينصرف فلم ينصرف... فإذا اضطر شاعر إلى أن يصرف ما لا ينصرف، صنع بِهِ ما يصنع بغيره من غير المعتلّ؛ قال الشاعر:

لا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ
يُصْبِحْنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فجرّ ياء "الغواني" حين احتاج إلى ذلك، شبّهه بباء الضوارب»[1].

والظاهر أنّ هَذِهِ المسألة ترتبط بالكلمة من جهة أحوالها المتنقّلة لا الثابتة، فحذف الياء متقوّم بالتركيب، فإذا جاءت الكلمة فِي حالتي الرفع والجرّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، والكلمة فِي تلك الحالتين المتقدّمتين من نتاج نظريّة العامل، ولا شأن لعوارض التغيير للكلمة بذاتها.

وحديث المصنّف عن ترك الحذف فِي حالة النصب مجانب

(١) السَّابق نفسه: ٣٣٦.

للتصـريف؛ إذ لا حذف ولا عارض للتغيير. وكذا كلامـه عَـلَىٰ المنصـــرف وغـير المنصـــرف، فهـي مسـألة متعلّقـة بالتركيـب والإعراب، وليست من شؤون المفردات فِي جهة استقلالها.

والحديث عن الكلمة بمفاهيم:

- **الـــــرفع**
- **والنصـــــب**
- **والجـــــرّ**
- **والمنصـرف**
- **وغـــير المنصـرف**

ليس من ميدان علم التصـريف. نعم لو أنّ مجال القـول هـو الكتب الجامعة لكان وجها؛ فالتصـريف فيها جزء مـن النحـو. ولكنّ هَذَا الكتاب مستقل بالحديث عن التصـريف.

ولعل استحضار هَذِهِ المسألة فِي ضمن كتاب تصـريفي، ومـا يفضي إليه من تداخل منهجي يسوغه أنّه محاولة جادّة لجمع أكبر قدر من المسائل المشتركة فِي إطار موضوعي، والحمـل فِيـهِ عَـلَىٰ التسامح لا يخدش بواكير التأليف فيه.

٣. تـــرك الإدغـــام

ذكر المازني في مفهـوم الإدغـام بعـض صـور الإظهـار الَّتِـي تكون بسبب من التركيب، والتضام مـع بعـض الأدوات، وفيـه يقول:

> «فإذا قلت: "يُحيِي ومُحيٍ" ثم أدركه النصب قلـت: "لـن يُحيِـيَ ورأيـت مُحْيِيَـاً" ولم يجـز الإدغـام؛ لأنّ الحركة ليست بلازمة، وإنّـما هـي حركـة النصـب، فإذا فارقت لزم الياء السكون...»[1].

الإدغام في الكلمة الواحدة مـن التصـريف عنـد كثـير مـن العلماء. ولكنّ الحديث عن الإظهار بأثر من نظريّة العامل يجعـل أحوال الكلمة ليس من جهة ثباتها. بل من جهة أحوالها المتنقّلـة في التركيـب، وهـي هنـا أدركهـا النصـب بفعـل الأداة "لـن"، ووقوع أثر الفعل من الفاعـل عَلَيْهَـا. أي إنّهـا مفعـول بـه. وفي

(١) المنصف: ٤٤٠.

الاثنين يحرّك سيرورة الحكم هو التركيب لا غير.

وكان من الواجب عَلَىٰ التصـريفي أن يكتفي فِي بيان أحكـام المفردات عَلَىٰ أحوال المفردة وعوارضها الذاتيّة، ويترك المسـائل الأخرىٰ الَّتِي تجعل الموضوع بنظرته الشموليّة، فِي المعالجـة، مـن موضوعات الدرس اللغوي غير المقيّد بالنحو أو التصـريف.

لم يذكر المصنّف التحديد الاصطلاحي لمفهوم التصريف، ولا كشف هوية العلم، ولكنّنا نجد فِي المقدّمة إشارة إلى مجال اشتغاله، فقال:

«وأقدّم القول فِي الأفعال الماضية، والمستقبلة، والمصادر، والنعوت. لأنّ فيها من المعاني اللطيفة، والحجج القويمة، والأدلّة الموثّقة ما ليس فِي غيرها ثم أبدأ بأصول الصحيح ثم بفروعه، لأنّه أشمل مأخذا، وأقلّ كلفة، وأيسر خطبا. ثم الأولى به... وأختمه إن الله قضاه وشاءه بشواذّ من كلام العرب، وأطراف من النحو»[1].

وهنا يتّضح أنّ المسائل الَّتِي يدور فِي رحاها البحث لا تتجاوز المفردات من الأفعال والمصادر والنعوت، فهي تمثّل جهة جامعة، تحكي شؤون الكلمات وما يطرأ عَلَيْهَا من تحوّلات

(١) دقائق التصريف: ٣٣.

فِي كلام العرب. ولكنّ ما يقلق المنهج، ويزعزع سيرورته تصريحه فِي الخاتمة الَّتِي ضمّنها أطرافا من النحو؛ إذ إنّ المشهور أنّ التصريف لدىٰ الأوائل يُبحث مع النحو استنادا إلىٰ علاقة التضمين. أمّا دراسة النحو فِي التصريف، فهذا المدّعىٰ ينطوي عَلَىٰ تجاوز عتبة العلوم، وزحزحة أفق التعقّل، وبه حاجة إلىٰ مسوغ؛ لاختلاف جهات البحث بينهما. ومادّة النحو فِي الكتاب كثيرة، وهي لا تقتصر عَلَىٰ خاتمته، وسأقتصر عَلَىٰ بعض منها:

١. توجيه الفعل كان.

تكلم المصنّف عَلَىٰ الفعل "كَانَ" فِي ضمن حديثه عن أقسام الماضي، وقد مثّل لأحد أنواعه المسمىٰ بالراهن، بقوله تعالىٰ:

﴿وَكَانَ اللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيءٍ قدِيرًا﴾ الأحزاب ٢٧.

موجّهًا "كَانَ" عَلَىٰ أنّها تلازم حالة واحدة. وقد استدعىٰ توجيه ابن قتيبة للفعل فِي هَذِهِ الآية وفي قوله تعالىٰ:

﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا﴾ مريم ٢٩.

علىٰ الزيادة، وأعقبه ردّاً برأي أبي بكر بن الأنباري الَّذِي أنكر المدّعىٰ بحجّة أن الحرف لا يُلغىٰ فِي كلام الله، وأنّ الكون وقع

عَلَىٰ الصبي والقدير فنصبها[1]. ثم خلُص المصنّف إلىٰ ذكر الأقوال فِي آية سورة مريم المتقدّمة، وهي عَلَىٰ النحو الآتي:

أ. إنّ معنىٰ كان صار، وقد قبّحه بدليل العدم؛ فالعرب لا تقول كان عبد الله عالما، وهي تُريد صار.

ب. إنّها بمعنىٰ حَدَثَ، والمعنىٰ المقدّر: كيف نكلّم من حدث فِي المهد صبيّا، وهو قبيح عنده أيضا؛ وقد احتجّ لذلك بأنّ تفسيرها بمعنىٰ حدث يقتضي عدم إيقاعه عَلَىٰ غيره، وهو هنا واقع عَلَىٰ صبيّ.

ت. إنّها محمولة عَلَىٰ معنىٰ الجزاء، ومؤدّىٰ الآية: مَن يكن فِي المهد صبيّا نُكلِّمه. وهذا الرأي يعتمد عَلَيْهِ العلماء، ويمثل اختيارهم[2]. وبالتدقيق الَّذِي يحيل عَلَيْهِ عنوان الكتاب لا يمكن حمل هَذِهِ المسألة عَلَىٰ العوارض الذاتيّة للمفردة، فهي نتاج تفاعل المفردات فِي التركيب، والمصنّف صرح بذلك، فقد ذكر النصب والإيقاع والجزاء والإلغاء، وكلّها مما يُبحث فِي النحو لا التصريف.

(١) يُنْظَرُ: دقائق التصريف: ٣٧.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٣٨.

٢. نواصب الفعل المضارع

أورد المصنّف هَـذَا المطلـب فِي معـرض حديثـه عـن الفعـل المضارع وجهاته التصـريفيّة، وفيه يقول:

> **... فإذا أدخلتَ الواو والفاء الفعل المستقبل وكانتا جوابا فإنّ الفعل ينتصب فِي ستة مواضع: فِي الأمر، والنهـــي، والـــدعاء، والجحـــود، والتمنّـــي، والاستفهام.)**[1].

ثم استحضـر الشواهد والأمثلة إجراء عَـلَىٰ مـا تقـدّم، فمـما ذكره

- **فِـــي الاستفهام**

﴿فَهَل لَنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ الأعراف: ٥٣.

- **فـــي التمنّـــي:**

﴿يَـا لَيْتَنِـي كُنـتُ مَعَهُـمْ فَـأَفُوزَ فَـوْزًا عَظِيمًا﴾ النساء ٧٣.

- **وفـــي الدعـــاء**

﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَـلَىٰ أَمْـوَالِهِمْ وَاشْـدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُـوا حَتَّـىٰ يَـرَوُا يونس ٨٨.

---

(١) السَّـابِق نفسه: ٥٢.

الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾

- **فـــي الجحود:**

قول امرئ القيس[1]:

وَلَـــيْسَ بِـــذِي سَـــيْفٍ فَيَقْتُلَنِـــي بِـــهِ

وَلَـــيْسَ بِـــذِي رُمْـــحٍ وَلَـــيْسَ بِنَبَّـــالِ

- **في الأمـــر**

قول الشاعر:

دَعْنِـــــي فَأَذْهَـــــبَ جَانِبَـــــاً

وَحْـــــدِي وَأَكْفِـــــكَ جَانِبَـــــاً

- **فـــي النهي:**

﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ الأحزاب٣٢[2]

وقد جرّه الحديث إلى توجيه الفعل في بعض الشواهد، كما في "وأكن" من قوله تعالى:

﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ المنافقون ١٠

---

(١) تكفّل محقق الكتاب تخريج الأبيات الواردة في الكتاب، ولا داعي إلى إعادة ذكرها.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق: ٥٢- ٥٣.

فهو مجزوم والعطف فِيهِ عَلَىٰ الفعل أصَّدَّق قبل دخول الفاء، ومثله فِي الجزم "أَسْتَدْرِجْ" فِي قول الشاعر:

فَـــأَبْلُونِي بَلِيَّـــتَكُمْ لَعَلّـــي

أُصَـــالِحُكُمْ وَأَسْـــتَدْرِجْ نَوَيَّـــا

فجزم الفعل؛ لأنّه نسق عَلَىٰ موضع "أُصَالِحُكُمْ" لو لم تدخل لعلّ[1].

ويسترسل المصنّف فِي ذكر موارد النصب فِي الفعل المضارع، فيأتي عَلَىٰ الصرف، ويمثّل له بـ "لا تأكل السَّمَكَ وَتَشربَ اللَّبَنَ"، فنصب الفعل "تَشربُ"؛

> «**لأنّه صار مصروفا عن طريق النهي فِي وجه، وذلك أنّه لو أفرد كلّ واحد منهما فِي الأكل والشرب لم يكن عاصيا ما دام آخر الفعل الثاني منصوبا. ولو جمع بينهما كان عاصيا. فإذا أراد أن لا يشرب المخاطب اللبن أصلا، ولا يأكل السمك أصلا كسر آخر الفعلين**»[2]،

وقد عالج الفعل عَلَىٰ أساسه فِي شواهد كثيرة من الشعر

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٤.

(٢) السَّابِق نفسه: ٥٤.

والقرآن[1]. وليس هَذَا فحسب. بل ذكر النواصب الأُخَر للفعل كـ "كي ولامها، وأنْ، وحتّىٰ، ولنْ، ولام الجحود، وإذن، وكيلا، مع التمثيل واستحضار الشواهد[2]. وينتقل بعد ذلك إلىٰ الجزم والجوازم والتمثيل لها[3]. وكلّ ما تقدّم لا شأن له بالفعل بجنبته التصريفيّة، ولا مسوّغ لإدغامه فِي مباحثه، فالتصريفي ينظر فِي الفعل من حيث هويته البنائيّة، وما يلحقها من عوارض التغيير.

٣. الإعراب

التصريف لا يتعلّق بأحوال الكلمة فِي حال تنقّلها، ولا يرصد مواقعها الإعرابيّة من الكلام، والمصنّف ذكر الإعراب فِي مواضع كثيرة، منها:

أ. في ضمن حديثه عن (حكم فِي النعوت ووجوهها) أورد شاهداً للنعت موجّها كلمتي حائضة وطاهر فِي قول الفرزدق:

---

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٤- ٥٦.
(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٦- ٥٧.
(٣) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٧- ٥٨.

رَأَيْــتُ خُتُــوْنَ العَــامِ وَالعَــامِ قَبْلَــه

كَحَائِضَــةٍ يُزْنَــى بِهَــا غَــيْرَ طَــاهِرِ

وقد تطرّق إلى إعراب كلمة غير في البيت، فقال:

> «**ويجوز في: "غير طاهر" النصب والخفض. النصب عَلَى الحال من الهاء، والخفض عَلَى النعت**»[1].

ب. في ضمن حديثه عن صور الأمر؛ إذ ذكر الإمر بحرف الإغراء، ووجّه الإعراب في كلمة الدلو في قول الشاعر:

يَــا أيُّهَــا المَــائِحُ دَلْــوِي دُوْنَكَــا

إنِّي رَأَيْــتُ النَّــاسَ يَحْمَــدُونَكَا

فقــال:

> «**وإن شئت نصبت "الدلو" بمضمر قبلها. وإن شئت جعلتها رفعا، تُريد: هَذِهِ دلوي فدونكا. وقد يجوز أن تكون "الدلو" منصوبة بمشتق من الفعل. وتلخيصه: يا أيّها المائح الَّذِي يميح دلوي، أي: يملؤها بيده غُرفةً غُرفةً. ثم قال: "دونكا" أي: دونكها**»[2].

---

(١) دقائق التصريف: ٨٢.

(٢) السَّابِق نفسه: ١٢١ – ١٢٢.

ت. في ضمن حديثه عن صور الأمر، وفيه ذكر المنصوب بمشتق من الفعل، ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله:

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ التوبة ١٩

بنصب "المسجد" و"الحرام" معا...

قال أبو بكر: والمسجد فِي قولنا منصوب بفعل مشتق من العمارة

تقديره: وعمارة تعمرون المسجد الحرام.

كما يقال: عجبت من ضربٍ عبدَ الله

بمعنى: من ضربٍ أضرب عبدَ الله.

والتنوين يسقط لسكونه وسكون اللام

ومما نصب بمشتق من الفعل أيضا قول الله «وجل»:

﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُم ذِكْرَاً رَسُوْلَاً﴾ الطلاق ١٠

انتصب "الرسول" بمشتق من "الذكر".

وتلخيصه: ذكرا يذكر رسولاً.

وقال بعض البصريين: الرسول منصوب عَلَى الإغراء...

قال أبو حاتم السجستاني فِي قوله تعالى:

﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُم ذِكْرَاً﴾

هذا وقف تام. قال أبو بكر هَذَا خطأ منه، لأنّ الرسول منصوب عَلَىٰ الاتباع للذكر، ولا يحسن الوقف عَلَىٰ متبوع دون تابع...)[1].

ث. في معرض حديثه عن المضاعف وفروعه، وفيه تكلم عَلَىٰ ويل وعول من حيث النصب والرفع بقوله:

«وإذا قيل: ويلاً وعوْلاً للكافر، حُمل العول عَلَى إعراب الويل فِي رفعه ونصبه، ولا يصلح إذا رفع الويل أن ينصب العول لمجاورته إيّاه والتصاقه به. فإنّ خفض الويل عند اتّصال الكلام بِهِ وذكر العول بعد اللام نُصب العول ورُفع، فقيل: ويلٌ للكافرين وعولٌ وعولاً. وخفض العول مستحيل؛ لأنّهم لم يدخلوه فِي الأصوات كما فعلوا ذلك فِي الويل والويب...ولو قيل: ويلاً للشيطان وعولٌ. يُرفع العول والويل منصوب لكان ذلك جائزا من جهتين: أوضحهما عطف العول عَلَى ما فِي اللام. والأخرى أن ينسق عَلَى الويل تغليبا لما يجوز فِي الويل من الرفع الَّذِي لا يخرج عن معنى

(١) السَّابِق نفسه: ١٢٢- ١٢٣.

النصب...»[1].

ج. في توجيه المصدر سبحان، فهو اسم ناب عن المصدر، عند الفرّاء، والناصب له هو الناصب لـ سقيا لك ورعيا. وهو عند أبي عُبيد منصوب عَلَىٰ النداء المضاف، وتقديره: يا سبحان الله[2].

ح. تقدير الناصب للسلام فِي قوله تعالىٰ:

﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ الفرقان ٦٣

وفيه قال: «في السلام ثلاثة أوجه:

أحدهن: أن ينتصب بالقول كما انتصب بِهِ خير فِي قوله تعالىٰ:

مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوْا خَيْرًا النحل ٣٠

الثاني: أنّ سلاما ينتصب بفعل مضمر، تلخيصه: قالوا: سلّمكم الله تسليما...

والثالث وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا: براءةً منكم، قد برئنا من خيركم وشركم»[3].

(١) السَّابِق نفسه: ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٤٣٤ - ٤٣٦.

(٣) السَّابِق نفسه: ٤٣٨ - ٤٣٩.

وقد وجّه إعراب هَـذِهِ المفـردة ومـا هـو عَـلَىٰ شـاكلتها فِي سياقات مختلفة[1].

خ. في الإعراب عَلَىٰ تقدير المضمر، وفيه أورد قوله تعالىٰ:

﴿حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٌۖ﴾ القمر٥

ذاكرا لها واحدا وعشـرين وجها: وهي: أن ترفـع الحكمـة بإضمار هي، أن ترفع بالحمل عَلَىٰ إعراب مـا، والرافـع لهـا المجيء، والنصب عَلَىٰ القطع من ما، والنصب عَلَىٰ المـدح، والرفع عَلَىٰ المدح، والنصب عَلَىٰ القطع من الهاء، والنصب عَلَىٰ المدح للهاء، والرفع عَلَىٰ المدح للهـاء، والخفـض عَـلَىٰ التكرير للهاء، والرفع عَـلَىٰ النعـت مـن مزدجـر، والرفـع والعامل فِيهِ "في" وانتصاب المزدجر عَلَىٰ القطع من الهـاء، والنصب فِي المزدجر عَلَىٰ المدح للهاء، والرفـع عَـلَىٰ المـدح فيه، والنصب عَـلَىٰ أنّـه نعـت للحكمـة مقـدّم، وخفـض المزدجر بالتكرير عَلَىٰ الهـاء، والجـرّ فِي الحكمـة بـالردّ عَـلَىٰ الأنباء، ونصبها عَلَىٰ القطع من الأنباء، والرفع عَـلَىٰ المـدح للأنباء، ونصبها عَلَىٰ الإغراء بإضـمار افهمـوا، وارتفاعهـا بإضمار هَذِهِ عَلَىٰ الإغراء[2].

(١) يُـنْـظَـرُ: السَّـابِـق نفسه: ٤٣٩- ٤٥٢.

(٢) يُـنْـظَـرُ: السَّـابِـق نفسه: ٤٨٠- ٤٨٢.

٤. في ارتفاع الأفعال

أورد المصنّف هَذَا المبحث، وهو يريد بيان حكم الرفع فِي الأفعال، وذكر صورها ومواردها، وهي فِي كلامه ترتفع إذا وقعت موقع الأسماء، ومن الاستشهاد والتمثيل عَلَىٰ ذلك:

﴿أَنَّ اللهُ يُبَشرك﴾ آل عمران ٣٩

﴿إِن اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيْدُ﴾ المائدة١

﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ الرحمن ١٣

﴿الَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيْمُوْنَ الصَّلَاةَ﴾ البقرة٣

وقولك:

رأيت رجلين يقتتلان،

ورأيت قوما يسيرون وغيرها

فالأفعال المضارعة فيما تقدّم مرفوعة؛ لأنّها مجرّدة من العوامل كالمبتدأ[1].

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ١٣٨.

٥. في مبحث تقديم الأفعال وتأخيرها

ذكر المصنّف حكم تقديم الأفعال مع الأسماء من حيث المطابقة وتركها، فهي فِي التقديم تكون موحّدة مع الاسم فِي التثنية والجمع. ويكون فعل المرأة مذكّرا مع وجود الحائل، نحو قول الشاعر:

إنّ امْـــرَأً غَـــرَّه مِـــنْكُنَّ وَاحِـــدَةٌ

بَعْـــدِي وَبَعْـــدَكَ فِي الـــدُّنْيَا لَمَغْـــرُوْرُ

وقول الشاعر:

لَقَـــدْ وَلَـــدَ الأُخَيْطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ

عَـــلَىٰ بَـــابِ اسْـــتِهَا صُـــلُبٌ وَشَـــامُ

وقد حال شبه الجملة فِي الشاهد الأوّل، والمفعول فِي الثاني، ومن مجيئه متأخّرا، قول الشاعر:

فَـــإنّ تَعَهّـــدِي لامْـــرِئٍ لَّـــةً

فَـــإنَّ الحَـــوَادِثَ أَزْرَىٰ بِـــهَا

ولم يتطابق الفعل مع الجمع الَّذِي قبله؛ لأنّه حمله عَلَىٰ المعنىٰ، أي: الحدثان، والمصنّف توسّع كثيرا فِي بيان أحكام الأفعال من

حيث المطابقة وعدمها[1].

٦. فيما يُستعمل مضمرا من المنصوبات مع إنْ وإذْ ولدُنْ،

وقد مثّل له المصنّف بـ:

> «الناسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيراً، وإنْ شراً فشراً»
> و«المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ بِهِ إنْ خنجراً فخنجراً، وإنْ سيفاً فسيفاً»

فخير، وخنجر، وسيف أخبار لكان المضمرة، ويصلح أن يكون الَّذِي بعد الفاء مرفوعا بتنوين الرفع عَلَىٰ أنّه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز الرفع، فيقال: أنْ خيرٌ فخيرٌ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ، وكان الفرّاء يوجّه الوفاء والإحسان في:

> «لَنَا عِنْدَ اللهِ عَذَابٌ فَإِنْ وَفَاءً وَإِحْسَانَاً فَهوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا»

بالرفع والنصب، فطريق الرفع تقديره: إن كان فيما يأتي وفاءٌ وإحسانٌ، والنصب بمعنىٰ: فإن يفعل وفاءً وإحساناً[2]، وفي هَذَا

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ١٤٢- ١٥١.
(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٤٦٩- ٤٧٠.

الإطار وجّه شواهد من الشعر والقرآن وكلام العرب تحت الحكم الي استهلّ بعه العنوان نفسه[1].

٧. فيما يأتي مبنيًا إعرابه عَلَى الإضمار،

وهو كثير فيما أورده المصنّف من شواهد، مع اختلاف مواقعه من الإعراب، نحو:

﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ النمل ٢٥

والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا.

وفي قول الشاعر:

فَقَالَتْ: أَلَا يَا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ

فَقُلْتُ: سَمِيْعَاً فَانْطُقِي وَأَجِيْبِي

وتأويله: يا هَذَا اسمع، و"سميعا" نُصب بمضمرٍ تقديره: أقبلتُ سمعاً، قصدتُ سميعاً، وعمل مثل هَذَا فِي توجيه الكثير من الشواهد[2].

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٤٧٠ – ٤٧٧.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٤٧٨ – ٤٩٧.

وكلّ ما أورده المصنّف من مسائل النحو ومطالبه يُعدّ من الخارج تخصّصا، لوجود مفرقين فِي الحيثيّة، فثمّة مسائل تشترك فِي قضايا تخصّ المفردات، وأخرىٰ تتخذ من التركيب ومجاري الإعراب محلّاً لها، فتتحقّق جدلية الإفراد والتركيب فِي معالجة مباحث الكتاب فِي إطار المفهوم الجزئي للعنوان، إذا نظرنا إليه من جهة المنظومة النحويّة الَّتِي تبوح بها مصنّفات الأوائل. فكيف يُصغّر ما هو كلّ، فيكون جزءا فيما هو جزؤه فِي الأصل؟! وكيف تعترض مباني الإعراب ومباحث التركيب مسائل يكون الناظر فيها باحثا عن ذوات الكلم فِي أنفسها؟ إنّ هَذَا الكتاب حوىٰ مباحث وأحكاما لا يمكن جمعها فِي مضمار واحد، ومن ثمّ لا تقرّر مسائله المبحوثة مفهوما كلّيّا للعنوان، ولا تحكي إجراءاته المنهجيّة موضوعا يستقلّ بِهِ العلم عن غيره من العلوم. فهو مزيج يجمع فِي تضاعيفه موضوعات شتّىٰ لا يمكن أن تكون مصاديق لمفهوم التصريف فضلاً عن دقائقه اللذين جعلهما المصنّف معا مدار مدوّنته.

كتاب المنصف لابن جني٣٩٢هـ.

جزئيّة التصريف للنحو واضحة فِي تصوّرات ابن جنّي، الَّتِي يبوح بها حدّ النحو، فِي كتاب الخصائص كما تقدّم[١]. أمّا فِي منصفه، فهما علمان وبينهما افتراق، أحدهما لمعرفة أنفس الكلم الثابتة. والآخر لمعرفة أحواله المتنقّلة[٢]. ولهذا العلم مجاله الَّذِي يشتغل عليه، وهو الكلمة المفردة[٣]. وابن جنّي فِي المنصف قد اشتغل عَلَىٰ المسائل الَّتِي عرضها المازني، وفصّل فيها، وهي لا تتجاوز البنية المفردة، ولكنّه مع ذلك قد ضمّن مدونته هَذِهِ بعض المطالب النحويّة، منها:

(١) يُنْظَرُ: الخصائص: ٦٨.
(٢) يُنْظَرُ: المنصف: ٣٣- ٣٤.
(٣) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٣٣، ويُنْظَرُ: التصريف الملوكي: ٤٢- ٤٤.

١. ما ينوب عن الفاعل فِي بناء الفعل للمجهول.

وفيه تكلم المصنّف عَلَىٰ بناء المبني للمجهول من الفعلين فَعَلَ وفَعِلَ؛ لأنّهما يأتيان متعدّيين، والمبني للمجهول لا يُنقل من اللازم، فإذا لم تذكر الفاعل لم يكن ثمّة مفعول يقوم مقام الفاعل يكون الفعل حديثا عنه، وهذا محال. فإذا أقمت الظرف مقام الفاعل جاز بناؤه من الفعل فَعُلَ، نحو: ظُرِفَ فِي هَذَا المكان[1]. ومن التدقيق فِي المطلب الَّذِي شرع ابن جنّي فِي بيانه، وهو صور الفعل الثلاثي المجرّد، والفعل المبني للمجهول الَّذِي يُنتج بالنقل منها، نجد استطراده إلى ذكر عناصر التركيب الَّتِي يُستلزم حضورها مع التحويل الصيغي، وهذا ليس بلازم فِي المطلب التصريفي الَّذِي تقتصر معرفته عَلَىٰ أنفس الكلم الثابتة، وهو، هنا، لا يعدو بيان تحوّل الحركات فِي الصيغة، فكان يكفي للمشتغل بالتصريف أن يذكر صور التحوّل فِي الفعلين الماضي والمضارع عند بنائهما للمفعول، من حيث الحركات وبعض صور الإعلال. أمّا نيابة المفعول والظرف عن الفاعل، من المطالب الَّتِي تُبحث فِي ضمن مسائل النحو، فليس منها.

(١) يُنظَرُ: السَّابق نفسه: ٥٢، و١٩٨.

٢. تقديم الحرف عَلَى الصلة.

استحضـر ابن جنّي المطلب النحوي الَّذِي يخصّ تقديم شيء من الصلة عَلَىٰ الموصول تعقيبا عَلَىٰ كلام المازني فِي أصالة الميم فِي كلمة مَعَدّ، وقد كان دليله فِيهِ النقل[1]:

رَبَّيْتَـــــهُ حَتَّـــــىٰ إِذَا تَمَعْـــــدَدَا

كَـــانَ جَزَائِـــي بِالعَصَـــا أَنْ أُجْلِـــدَا

وهنا عمل ابن جنّـي عَـلَىٰ تشـريح أصـل المطلـب وتبيينـه. ولكنّه لم يكتفِ بذلك، فراح يستحضـر أدواته المعرفيّة فِي قـراءة الشطر الثاني من البيت الَّذِي لا علاقة له بالتصـريف، فضلا عن أصـل المطلب، فقال:

> **«فأمّا ما أنشده من قوله: "كان جزائـي بالعصـا أن أجلدا"، ففيه نظر، وذلك أنّ معناه: كان جزائي أن أجلد بالعصا، فإن قدّمه عَلَى هَـذَا التقـدير فخطـأٌ؛ لأنّ الباء فِي صلة أنْ، ومحالٌ تقديمُ شيء من الصـلة عَلَى الموصول، ولكنّه جعل الباء تبيينا، ونظيره قول الشاعر، أنشده أبو العباس:**

(١) عمل محقق الكتاب عَلَىٰ تخريج أغلـب الشـواهد المـذكورة فِي الكتـاب، ولا مسوّغ لإعادة المخرّج.

تَقُــوْلُ وَصَــكَّتْ صَــدْرَهَا بِيَمِيْنِهَــا

أَبَعْــلِيَ هَــذَا بِــالرَّحَى الْمُتَقَــاعِسُ

معناه: المتقاعس بـالرحى، ولكـنّ البـاء إذ قُـدّمت فهي تبيين، ولو كانت من الصلة لمـا جـاز تقـديمها عَلَى الألف واللام من المتقاعس، ولكنّهـا تفيـد مـا تفيد أذا كانت فِي الصلة. وأنشد أبو العباس أيضا:

وَإِنَّي امْــرُؤٌ مِــنْ عُصْــبَةٍ خِنْدَفِيَّــة

أَبَــتْ لِلأعَــادِي أَنْ تَــذِلَّ رِقَابُهَــا

معناه: أبت أن تـذّل رقابهـا للأعـادي، فلـو كانـت اللام من الصلة لما جاز البيت لـبطلان جـواز تقـدّم الصلة أو شيء منها عَلَى الموصول...»[1].

وليس من داعٍ أن يغور الشارح فِي مطلبٍ نحويٍ بعيـدا عـن المسألة الَّتِي عرضها صاحب الكتـاب، فثمّـة بـون شاسـع بـين مطلب زيادة الميم وأصالتها، وبين تقـديم الصـلة أو شيء منهـا، وهذا مـن الاسـتطراد المخـلّ الَّـذِي يجعـل المسـألة مركّبـة مـن حيثيتين، ليس بينهما جهة جامعة، ومن ثمّ يفـوّت الفرصـة عَـلَى المتلقّي فِي ضمّ حيثيـات المسـألة ووعيهـا، ومتابعـة الإجـراءات

(١) السَّـابِق نفسه: ١٣٩- ١٤٠.

التنظيميّة فِي العرض والتفصيل، فيكون التداخل هَذَا باعثا لرفض وحدة الموضوع الَّذِي يقصده الشارح من تأليفه.

٣. مخالفة القياس

أورد ابن جنّي تقسيما لأضرب المطّرد والشاذّ فِي كلام العرب فِي معرض شرحه كلام المازني عَلَىٰ الشاذ فِي ترك الإعلال مع وجود الموجب فِي الأفعال: اسْتَحْوَذَ، وأَغْيَلَتْ، وأَجْوَدَ، وأَطْيَبَ، وقد استحضر للضرب الرابع: الشاذّ فِي القياس والاستعمال جميعا مقطوعة شعريّة من ثلاثة أبيات، وفيها البيت الآتي[1]:

أنْ تَقْرَأَانِ عَلَىٰ أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا

مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُعْلِمَا أَحَدَا

(١) ذكر الدكتور جودة مبروك محمّد محقق كتاب الانصاف فِي مسائل الخلاف أنّه لم يعثر عَلَىٰ نسبة لها. يُنْظَرُ: هامش الانصاف: ٤١٥.

فقـــال:

«سألت أبا عليّ عن ثبات النـون فِي "تقـرأان" بعـد "أن"؟ فقـال: "أنْ" مخفّفـة مـن الثقيلـة، وأولاهـا الفعل بلا فصل للضـرورة؛ فهذا أيضـاً مـن الشـاذّ عن القياس والاسـتعمال إذا ورد بشـيء أُخـذ بِـهِ وتُرك القياس؛ لأنّ السماع يُبطل القياس»[1].

وليس من ضـرورة لإقحام ما ليس من التصـريف فِي بيـان أضـرب المطّرد والشاذ، فابن جنّي أحال عَلَىٰ النحـو فِي قسـمين منـه، الأوّل: هـو المطّـرد فِي القيـاس والسـماع، وقـد أحـال فِي توضيحه عَلَىٰ رفع الفاعل ونصب المفعول، والثاني: فِي الشاذّ من القسمين، وقد ذكر له مثـالا تصـريفيّا: " مَقْـوُوْل ومَصْـوُوْغ"، وزاد عليهما الشاهد النحوي المتقدّم. ولو اكتفىٰ بالتمثيل لما هـو من المنظومة التصـريفيّة، لكـان أبلـغ فِي البيـان، وألـزم لحصـر المسألة بحيثيّة مشتركة. وهذا يكشـف عـن كثـرة الاسـتطراد فِي بيان أصل المطلب، والإغراق فِي التشبّث بما ليس من إطاره المتن الموضوعي.

(١) السَّـابِق نفسه: ٢٤٣.

٤. **فعل التعجّب**،

وفيه ذكر ابن جنّي الإعراب فِي صيغة أفعل به، فقال:

> «**قال أبو عليّ: والباء وما عملت فِيهِ فِي قولك: "أكرم به" فِي موضع رفع؛ لأنّها مع ما عملت فِيهِ الفاعل، كما تقول: "كفى بالله" أي: كفى الله**»[1].

وهو من جرّ مقتضيات المفهوم فِي مطلب غير مراد؛ إذ إنّ التعجّب من الأساليب الَّتِي بُحثت فِي النحو العربي من حيث صيغه القياسية والسماعيّة واشتراطاتها، وجموده، وتوجيه الباء الظاهرة فِي إحدىٰ صيغه. وحضوره فِي التصريف من جهة تصحيح الواو فِي صيغتيه الفعليتين، حملا عَلَىٰ اسم التفضيل الَّذِي يُصحح حرف العلّة فيه؛ لأنّه بزيادته من أوّله يشبه الفعل، والفعل يقتضي الاعتلال، فخيف اللبس إن لم يُصحح[2]. وليس من مستلزمات ترك الاعتلال فِي الصيغتين الحديث عن إعراب الباء وموقع ما بعدها، فالمغايرة بين المطلبين واضحة، ومن ثمّ لا مجال لإقحام شؤون التركيب فِي بيان علّة التصحيح فِي الفعلين.

---

(١) السَّابِق نفسه: ٢٦٨.

(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٢٦٩.

٥. الجرّ عَلَى المجاورة

استطرد ابن جنّي فِي بيان القاعدة، الَّتِي ذكرها المازني: "إذا جاور الشيء الشيء دخل فِي كثير من أحكامه" لتعليل القلب المجانب للأصل؛ ليستحضر مفهوم المجاورة النحويّة، فقال:

> **(وقد دعاهم قرب الجوار إلى أن قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" جرّوا الخرب، وهو صفة للأوّل، وأنشدوا:**
>
> **فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ**
> **هَمُوْزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيّ**
>
> **جرّ الهموز، وهو من صفة الحيّة لمجاورته لوادٍ)**[1].

والمسألتان المودعتان فِي بيان القاعدة لا يجمعهما سوى عموم مفهوم المجاورة الَّذِي يمكن أن يكون حيثيّة فِي حقول معرفيّة متعدّدة، أمّا فِي الاصطلاح فيأخذ كلّ علم منه مؤداه اللغوي؛ لينير المبادئ التصوّريّة الَّتِي تقتضيها مطالب العلم. وبين الاثنين فاصل معرفيّ يُنشئه موضوع كلّ علم من أجل البينونة والتمايز. ولذا يكون استحضار النحو، فِي المقام، فِي غير محلّه المقرّر.

---

(١) السَّابق نفسه: ٢٨٩.

٦. الخلاف فِي الإعراب

ذكر ابن جنّي الخلاف النحوي فِي إعراب كلمة "زوالهَا" من بيت الأعشى، وهو فِي معرض بيان قول المازني فِي توجيه الفعل "زَيَّلَ"، مفصّلاً فِي أضرب الفعل "زَالَ" فِي كلام العرب، وفي ضمنها استحضر بيت الأعشى، قائلاً:

> «فأمّا قول الأعشى:
>
> هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا
> مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالَهَا
>
> فقد اختلف العلماء فِي نصب "زوالهَا". فأمّا أبو عمرو فإنّه كان يرويه زَالَ زَوَالُهَا بالرفع، ويقول: أقوى الأعشى. وأمّا أبو عليّ فأخبرني عن أبي بكر، عن أبي العبّاس قال: معناه: زَالَ اللهُ زَوَالَهَا، كما تقول: أزالَ اللهُ زَوالهَا؛ فهذا قول البصريّين والكوفيّين. وقال أبو عثمان: ارتحلت بالنهار وأتاه طيفُها، فقال: ما بالها بالليل زَالَ خيالُها زَوالهَا. وقال الأصمعيّ: ما أدري ما هذا. قال ثعلب: وقال غيره، يعني غير الأصمعيّ: زَالَ ذلك الهمّ زَوالهَا: دعا عَلَيْهَا أن يزول الهمُّ معها حيث زالتْ»[1].

(١) السَّابِق نفسه: ٣٠٣.

ولا داعي لإدغام معمول "زال" من حيث النصب والرفع فِي ضمن توجيهه صيغة الفعل بنائيّا، إذ إنّ الحديث عن أحوال الصيغة من حيث الزيادة، ونوع الزائد وموقعه، والاستدلال عَلَيْهِ يباين الكلام عَلَىٰ معمول هَذِهِ الصيغة من حيث الإعراب، فلكلٍّ منزعه ومجاله البنائي. وحشرهما معا فِي مسألة واحدة يُفسد المعالجة الموضوعيّة والعمل الإجرائي فِي شرح مطالب التصريف، ويجعل المفهوم الكلّي حيثيّة جزئيّة فِي المفهوم الجزئي الَّذِي عُرف من مشهور النحاة المتقدّمين.

٧. شدّة اتصال الفعل بالفاعل

تكلّم ابن جنّي عَلَىٰ العلاقة بين الفعل والفاعل عندما يكون ضميراً متّصلاً، فِي ضمن تعليقه عَلَىٰ كلام المازني، فِي قلب تاء الضمير طاء تشبيها لها بتاء الافتعال، وقد عمل ابن جنّي لتقريب المطلب فِي الحمل والتشبيه عَلَىٰ معطيات نحويّة بحتة، منها: استقباحهم العطف عَلَىٰ هَذِهِ التاء فِي قولنا: "قمتُ وزيدٌ". ومنها: أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه عَلَىٰ الفعل. ومنها: أنّهم بنوا بعض الأفعال مع فاعله بناء الجزء الواحد حتّىٰ احتاجا إلىٰ ما يحتاج إليه الجزء الفرد كما فِي حبّذا. ومنها: أنّهم جاءوا بعلم الرفع بعد الضمير كما فِي: "هما يقومان"، فالنون علم الرفع فِي الفعل، وقد جاء بعد الضمير دليل التثنية، لذلك يكون الضمير بمنزلة الميم من الفعل يقوم[1]. ولا قيمة معرفيّة لهذه المقاربة من أجل توضيح القلب فِي تاء الفاعل، فالناطقون بهذه اللغة قليلون، وهم لا ينظرون إلىٰ أنّ جزئيّة التاء من الفعل سبب فِي حصول التغيير وبلوغ المجانسة الَّتِي يقتضيها القلب.

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٤٧- ٥٤٨.

إنّ ابـن جنّـي اسـتطرد كثـيرا؛ لإثبـات مـا لـيس بـلازم، فمعطيات التركيب واضحة جدّاً، وإبعاد هَذَا النحو من القلـب أنسب فِي المقام؛ لأنّ التصـريف لا يُعنىٰ بالأسماء المبنيّـة، والتـاء من الأسماء المبنيّة المضمرة الَّتِي تجري مجرىٰ الحـروف فِي بُعـدها عن الاشتقاق والتصـريف[1]. وكان الحـرّي بالشـارح أن يُـدقق النظر فِي الأصول الموضوعة الَّتِي يجـري عَلَيْهَـا العلـم قبـل أن يستطرد فِي مقارباته الَّتِي تُعدّ من الخارج تخصّصا.

(١) يُـنْـظَـرُ: السَّـابِـق: ١٣١- ١٣٤.

أورد الثمانيني حدّ التصريف عَلَىٰ غرار تبيين ابن جنّي فِي التصريف الملوكي[١]. ولكنّه قال قبل ذكره عبارة:

«**والتصريف فِي النحو والتصرف فيه...**»[٢].

وفي هَذَا إشارة إلىٰ جزئيّة التصريف من المنظومة النحويّة، وبمعنىٰ أنّ التصريف يُدرس فِي ضمن مباحث النحو. وجمع مباحثه بكتاب مستقلّ يعني جمع الخصائص المشتركة منه فِي مجال واحد، وهذا نسق يجري عَلَيْهِ أغلب المحدثين فِي مجال التأليف. وهو واضح فِي المعالجات المفهوميّة للأجزاء والجزئيّات. فنجد دراسات عن الجملة، وأخرىٰ عن المبتدأ والخبر، وهلمّ جرّا. ولكنّ المعالجات الجزئيّة ينبغي أن تكون فِي ضوء ضوابط العنوان، فلا مجال لإدراج الخارج عن النسق، ومثل هَذَا وقع فِيهِ الثمانيني، فمع تصريحه بجزئيّة التصريف نجد فِي ضمن مباحثه

(١) يُنْظَرُ: التصريف الملوكي: ٤٢- ٤٤.
(٢) يُنْظَرُ: شرح التصريف: ٢١١.

حديثا عن التركيب الَّذِي هو موضوع المفهوم الكلّي لا الجزئي، ومنها:

١. حديثه عن الحذف للجزم ولالتقاء الساكنين، وقد مثّل للأوّل بـ: "لَمْ يَرْمِ ولَمْ يَغْزُ ولَمْ يَسْعَ"، ومن الثاني تمثيله: "لَمْ يَبِعْ، ولَمْ يَقُلْ، ولَمْ يَخَفْ"[١]. ومثله حذف الياء من الاسم المنقوص، وحذف النون من المضارع[٢]. ومن المعلوم أنّ هَذَا الحذف لم يجعله ابن جنّي من الحذف التصريفي؛ لأنّه منوط بوجود الساكن والجازم[٣]. فهو من أحوال الفعل المتنقّلة لا الثابتة، فإذا ما وضع الفعل فِي تركيب بتضام مع أدوات الجزم، حُذف حرف العلّة، وإذا ائتلف الكلام بغير أدوات الجزم، فلا مقتضىٰ لحذف حرف العلّة. وهذا يعني أنّ المدار هو نظريّة العامل، ولا شأن للتصريف بِهِ بذاته. وفي حذف الياء من المنقوص نجد المصنّف قد صرح بالتركيب، وألقاب الإعراب، فهي تُحذف فِي حالتي الرفع والجرّ، وتبقىٰ فِي حالة النصب.

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٣٨٥.
(٢) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٣٨٦- ٣٨٧.
(٣) يُنْظَرُ: التصريف الملوكي: ١٧٤.

وليس لهذه المفاهيم حضور فِي أصل التصريف؛ لأنّه يختصّ بدراسة العوارض الذاتيّة بأنفسها من غير تركيب.

٢. إعراب ضمير الرفع المنفصل فِي "بِعْتُ"، فهو، عنده، محتمل أمرين: الأوّل أن يكون فاعلاً، والمفعول محذوف. والثاني فِي موضع رفع لما لم يُسمَّ فاعله[1]. وقد دعاه إلى هَذَا الاستطراد التغييرات المشتركة الَّتِي يُصار إليها الفعل عند اتّصاله بضمير رفع فاعل، وعند بنائه للمجهول. فصورة الفعل واحدة، وقوام المعنى بالسياق. ولكن هَذَا الاستطراد لا يعفيه من المساءلة العلميّة، إذ إنّه أدرج الإعراب فيما ليس من مقامه وموضعه.

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٢٨.

٣. صور النون وأحكامها

ذكر المصنّف بعض شؤون النحو والإعراب لحرف النون، فِي ضمن حديثه عن المقايسة بين النون وحروف المدّ واللين، فهي علامة رفع للأفعال الخمسة كما تكون الألف علامة رفع فِي "الزيدان" والواو علامة رفع فِي "الزيدون" والياء علامة نصب وجرّ فِي "الزيدَيْنِ والزيدِيْنَ. وتكون ضمير رفع الفاعلات فِي "الهندات يقمنَ"، كما تكون الواو والياء ضميري الفاعلين فِي "الزيدون يقومون وأنتِ تقومين"[1]. ولا أرىٰ مسوغا لاستحضار بعض الأحكام النحوية المشتركة بين هَذِهِ الحروف فِي مسائل التصريف ومباحثه، فالباحث فِي أحكام النون التصريفيّة يسأل عن العوارض الذاتيّة الَّتِي تكون فِي الكلمة بسببها، من إبدال أو زيادة أو حذف للاستخفاف بلا استطرادٍ لأحكامها النحويّة.

(١) يُنْظَرُ: السَّابِق نفسه: ٥٤٣.

مُقدَّمة فِي أصول التصريف لابن بابشاذ ٤٦٩هـ

حدّد ابن بابشاذ مفهوم التصريف، وقصر مجاله عَلَىٰ الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة، وأبعد الحروف من مجال اشتغاله؛ لأنّها كالجزء من كلمتها ومجهولة الأصل، وهو مقصور عَلَىٰ خمسة أقسام:

- **الزيادة**
- **والحذف**
- **والقلب**
- **والأبدال**
- **والنقل**[1].

ولكن المصنّف لم يحترس من إيراد ما هو خارج عمّا حدّده من إطار لهذا المفهوم، ولا سيما أن هَذِهِ المدوّنة تمثّل شرحا لمتن نحويّ (الجمل للزجاجي) يجري عَلَىٰ مسلك المتقدّمين فِي جعل التصريف جزءا من المنظومة النحويّة الكبرىٰ الَّتِي تحوي معها

(١) يُنْظَرُ: مقدّمة فِي أصول التصريف: ٢٥، ٣٢- ٣٣، ٣٧.

الصوت أيضا، فمعالجة المفهوم فِي أصل الكتاب تكون جزئيّة لا مستقلّة، وحضور النحو فِي مقاربة الشارح أمر يقتضيه أصل النصّ. ولكنّ ما لا يُقبل منهجيّا ومعرفيّا هو أنّ ابن بابشاذ أفصح عن مفهوم العلم، وحدّد موضوعه، وعليه أن يلتزم بهذا الأصل الموضوع، فلا يتجاوزه، فالنحو والتصريف علمان، ولكلّ منهما موضوعه، وتداخل مطالب النحو فِي مسائل التصريف غير ممكن. ولعلّ الجدلية واضحة بين أصل النصّ المشروح ونظام التأليف فيه، وخطاب الشارح ومبناه المعرفي؛ إذ نجد حضوراً لشذرات من النحو، وهي حديثه عن الإعراب فِي الأفعال فِي بيانه كلام الزجاجي عَلَىٰ أحكام حروف العلّة فِي آخر الأفعال، فقال:

«جملة الأمر أنّ أواخر الأفعال المعتلّة عَلَى ضربين: ضرب سُكّن فِي حالة الرفع، وينفتح فِي النصب، وينحذف فِي الجزم، وهو كلّ ما آخره واو قبلها ضمّة، أو ياء قبلها كسرة، من نحو: "يغزو، ويدعو، ويرمي" وشبهه. وضرب يُسكّن فِي حال النصب والرفع جميعا، وينحذف فِي حال الجزم، وهو كلّ من كان آخره ألف، من نحو: "يرضى ويخشى وشبهه... أمّا البيت الَّذِي أنشده: "ألم

يأتيك..." بإثبات الياء مع الجازم، ففيه وجهان، أحدهما: أنّ الياء إشباع، كأنّ الكسرة أُشبعت فنشأت عنها الياء. والآخر أنّه أجري الفعل المعتلّ مجرى الصحيح، فاعتقد أنّ المحذوف للجازم ضمّة مقدّرة حملا للمعتلّ عَلَى الصحيح، وفاعل "يأتيك" بما لاقت، وما بعده، لأنّ الباء زائدة... وقوله: "والأنباء تنمي" جملة فِي موضع الحال»[1].

والمطلب النحوي فِي كلامه واضح جدّاً، فكلامه عَلَىٰ أحوال الأفعال المتنقّلة لا الثابتة، فهي فِي الرفع حكم وفي النصب حكم، وفي الجزم عَلَىٰ غير ذلك، وهذا ليس من عوارض الألفاظ بذاتها من غير تركيب، فتضام الأفعال مع الأدوات شرط فِي ظهور الأحكام، وهذا من مطالب التركيب لا المفردات.

(١) السَّابِق نفسه:١١٦- ١١٨.

نزهة الطرف فِي علم الصرف للميداني ٥١٨هـ

ثبّت الميداني حدّ التصريف وميدانه فِي مقدّمة الباب الأوّل، وهو:

> **«أن تُصرف الكلمة الواحدة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعانٍ متفاوتة... ثم التصريف لا يختصّ بالأفعال دون الأسماء. بل يطلق عليهما جميعا...»**[1].

فهو علم وموضوعه الألفاظ المفردة بلحاظ ما تنتجه عملية التحويل من صيغ مختلفة ومعان متفاوتة، وفي ضوء هَذَا يجب أن تكون الإجراءات المنهجيّة محاطة بإطار معرفيّ، يمنع مطالب العلوم الأخرىٰ من خرقه وتجاوزه؛ حتّىٰ تكون جهة الاشتراك فِي المسائل كاشفة عن موضوع العلم الَّذِي يتمايز بِهِ عن غيره. ومثل هَذَا الاحتراس لم نجده عند الميداني؛ فلم يكن حدّ العلم ولا الموضوع الَّذِي يشتغل عَلَيْهِ مانعين من دخول مطالب علم آخر، إذ نجد له فصلا يختتم بِهِ كتابه عن الفرق بين اللازم

(١) نزهة الطرف فِي علم الصرف: ٤.

والمتعدّي الَّـذِي لم يقتصـر فِيـهِ عَـلَىٰ الجهـة البنائيّـة وعـوارض التغيير. بل راح يفصّل فِي أنواع الفعل المتعدّي، فقال:

«وهو عَلَى ثلاثة أضـرب: متعدّ إلى مفعول واحـد، ومتعـدّ إلى مفعـولين، ومتعـدّ إلى ثلاثـة مفاعيـل، فالمتعدّي إلى مفعـول واحـد عَـلَى ثلاثـة أضـرب: متعدّ بواسطة، نحـو: مـررت بزيـد. ومتعـدّ بغـير واسطة، نحو: ضـربتُ زيداً. ومتعدّ مـرّة بواسـطة ومرّة بغير واسـطة، نحـو: شـكرته وشـكرت لـه، ونصحته ونصحت له، واللام أكثـر. والمتعـدّي إلى مفعولين عَلَى وجهين. أحدهما مـا يجـوز الاقتصـار فِيهِ عَلَى مفعول واحد، نحو: أعطيتُ زيـداً درهمـاً، وكسوتُ عمراً جبّة، لو قلـتَ: أعطيـت زيـداً، ولم تذكر الدرهم، جاز. وكـذلك لـو قلـت: كسـوتُ عمـراً، ولم تـذكر الجبّـة. والثـاني مـا لا يجـوز فِيـهِ الاقتصار عَلَى مفعول واحد، وذلـك سـبعة أفعـل، ثلاثة للشكّ، وهـي: ظننـتُ، وحسِـبتُ، وخِلـتُ. وثلاثة للعلم، وهي: علمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ إذا كانتا بمعنى علمتُ. وواحد محتمل للشكّ والعلم، وهو: زعِمتُ. فإذا ابتـدأت بهـذه الأفعـال نصـبتَ مفعولين، نحو: ظننتُ زيداً قائماً، وعلمـتُ أخـاك

فاضلاً، ورأيتُ بكراً عاقلاً، ووجدتُ بشراً عالماً، وزعمتُ عمراً مسافراً. فإن توسطت هَذِهِ الأفعال جاز الإلغاء والإعمال، نحو زيداً ظننتُ قائماً، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ. والإعمال أحسن من الإلغاء. وإذا تأخّرت جاز الإلغاء والإعمال، والإلغاء أجود، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، ويجوز: زيداً منطلقاً ظننتُ. والمتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل أربعة: أعلمتُ، وأنبأتُ، ونبّأتُ، وأريتُ. وثلاثة ملحقة بها؛ لأنّها فِي معناها، وهي: خبّرتُ، وأخبرتُ، وحدّثتُ، والأصل هي الأربعة، تقول: أعلمتُ زيداً عمراً خارجاً، وأنبأتُ أخاك أباك راحلاً، وأري النعيمَ أخاك وجهك حسناً، وخبّرتُ زيداً عمراً مريضاً، ومنه قول الشاعر: وخُبِّرتُ سَوْدَاءَ القُلُوبِ مَرِيْضَةً. ولا يجوز أن يقتصر عَلَى أحد الثلاثة عند بعضهم، ويجوز أن يقتصر فِي ضننتُ وعلمتُ ووجدتُ ورأيتُ عَلَى مفعول واحد، إذا كان ظننتُ بمعنى اتّمتُ، وعلمتُ بمعنى عرفتُ، ووجدتُ بمعنى أصبتُ، ورأيتُ بمعنى أبصرتُ قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾...»[1].

وهذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق، فمطالب النحو قد نفذت إلى المتن الصرفي، وفي هَذَا تجاوز لإطار الحقل المعرفي الَّذِي يشتغل عَلَيْهِ المصنّف، فالتعدّي والمفاعيل، وأحكامها من الإعمال والإلغاء من شؤون البحث النحوي، ومن عوارض التركيب، ولا عناية للدرس الصرفي بها عَلَى الإطلاق. ولو كان المصنّف دقيقا فِي مراقبة المجال الَّذِي حدّده فِي مستهلّ كتابه لما توغل مبحث التعدّي والمفاعيل إلى مجال اشتغاله. ولذلك يتحمل المصنّف لائمة النقد وسهام التجريح.

(١) السَّابِق نفسه. ٧٧- ٧٨.

الخاتمة

الضرورة الداعية إلى استقلال العلوم وفرز بعضها من بعض هو ما يتضمنه العلم الواحد من أجزاء وجزئيّات، تصلح أن تؤلّف، بجمعها، هويّة جديدة وعنوانا مستقلاً، بحكم ما تتضمنه من حيثيّات متّفقة وجهات مشتركة، فهي تقترح نفسها أمام سلطان الفلسفة؛ ليضفي عَلَيْهَا الشرعيّة، ويقرّر موضوعها الَّذِي تنفصل بسببه عن الأصل. والتصريف واحد من تلك العلوم الَّتِي وجدت طريقها نحو الاستقلال، فقد أهّلته المسائل ذات الإطار الجامع والمحتوى الموضوعي من الانفصال والتمايز. وهذا الرصد الدقيق فِي المقاربة والعمل يحكم بِهِ العقل، ويقتضيه المنهج المنطقي، فهو يسهّل التعاطي مع المعلومات عَلَى أساس وحدة المحتوى ومبانيه الجامعة، ويفضي- إلى إحكام الموضوعات وإتقان مسائلها، ومن ثمّ فلا يوجد مسوّغ لتداخل مسائل العلوم وتضامّ مطالبها ما دام التمايز قائما عَلَى أساس رصد مجال الاشتغال. وما وجدناه من حضور للنحو بحيثياته

المختلفة من مبادئ ومسائل فِي المؤلّفات التَّصريفيّة يمثّل إدراج المفهوم الكلّي للنَّحو فِي ضمن منظومة معرفيّة أصغر، كانت تجمعهما علاقة التضمين والجزئيّة لدى العلماء المتقدّمين، وفي ضوء ذلك يتجلّى الخلل فِي إجراءات المنهج والأسس الفلسفيّة الَّتِي تُبنى عَلَيْهَا العلوم، وتتحقّق القطيعة بين المتلقّي وأصل المطلب المبحوث فِي المتن.

المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي.
- إنباه الرواة عَلَى أنباه النحاة، للوزير جمال الدين القِفطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة بصيدا – بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمّد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التوّاب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك النحوي، تحقيق محمد عثمان، الناشرون مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة. ط١، ٢٠٠٩م.
- التّتمّة في التصريف، لأبي عبد الله محمّد بن أبي الوفاء

الموصليّ المعروف بابن القبيصيّ، تحقيق ودراسة الدكتور محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكّة الثقافي الأدبي، ط١، ١٩٩٣م

- التذييل والتكميل فِي شرح كتاب التسهيل أبو حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- التكملة، أبو علي الغفاري النحوي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- جامع العلوم فِي اصطلاحات الفنون الملقّب بدستور العلماء، للقاضي عبد النبيّ بن عبد الرسول الأحمدنكري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن دار البشائر – دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

- شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض. ط١، ١٩٩٩.
- شرح التفتازاني عَلَى تصريف الزنجانيّ للعلّامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني مع شرحه المعروف بتدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني للمولى عبد الحقّ بن عبد الحنّان الجاوي، المكتبة الهاشميّة- إسطنبول تركيا، ط١.
- شرح حدود الأبّذي للجزولي الرسموكي، دراسة وتحقيق أ. د خالد فهمي، ود رجب رشاد السيد محمّد، الأكاديميّة الحديثة للكتاب الجامعي- القاهرة، ط١، ٢٠١٥م.
- شرح حدود النحو للأبّذي، شرحها ابن قاسم المالكي، حققه وعلّق عَلَيْهِ ووضع فهارسه الدكتور خالد فهمي، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، منشورات ذوي القربى – قم، ط١، ١٤٣٣ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد الزفراف ومحمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ٢٠٠٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب فِي علم الصرف، ركن الدين

الحسن الاستراباذيّ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينيّة- القاهرة، ٢٠١١م.
- شرح العوامل المائة النحويّة فِي أصول علم العربيّة، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دراسة وتعليق عادل عبد المنعم أبو العبّاس، دار الطلائع- القاهرة، ٢٠١٦م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح المغني فِي النحو لبدر الدين محمّد بن عبد الرحيم العمري الميلاني، دراسة وتحقيق الدكتور قاسم خليل إبراهيم الأوسي، جمهوريّة العراق ديوان الوقف السنّيّ- مركز البحوث والدراسات الإسلاميّة، ط١، ٢٠١١م.
- شرح مقامات الحريري، لأبي العباس أحمد الشريشي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة صيدا – بيروت، ٢٠٠٧م.
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ الشلوبين، درسه وحققه د تركي بن سهوين نزال العتيبي، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١، ١٩٩٣م.
- شرح الملوكي فِي التصريف، لابن يعيش الحلبيّ، حقّقه وعلّق عَلَيْهِ أ. د محمّد حسين عبد العزيز المحرصاوي، دار الكتب والوثائق القوميّة- القاهرة، ٢٠١٢م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مراجعة وضبط وتدقيق محمد عبد السلام شاهين. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١، ١٩٩٥م.
- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين عليّ بن محمّد القوشجي، دراسة وتحقيق أ. د أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٤، ٢٠٠٤م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق الدكتور محمد كاظم البكّاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية – بيروت، ط١، ٢٠١٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلّامة حاجي خليفة، دار الفكر- بيروت، ٢٠٠٧م.
- الكفاية في النحو، لمحمّد بن عبد الله بن محمود، تحقيق ودراسة إسحاق محمّد يحيى جاد الله الجعبري، دار ابن

حزم- بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- مفتاح العلوم أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكّاكي حقّقه وقدّم له وفهرسه الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط٣، ٢٠١٤م.
- المفتاح فِي التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة. ١٣٢٤ هـ.
- المقاصد الشافية فِي شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامس. مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة. ط١، ٢٠٠٧م.
- مقدمة فِي أصول التصريف، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، حققه وعلق عَلَيْهِ الدكتور حسين علي السعدي، والدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية - بغداد. ٢٠٠٦م.
- ملاح الألواح فِي شرح مراح الأرواح فِي الصرف، لأبي الفضل حسام الدين أحمد بن عليّ بن مسعود، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق وتعليق وتقديم محمّد السيد عثمان، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
- الممتع الكبير فِي التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون. ط١،

١٩٩٦م.
- المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- المنهاج فِي شرح جمل الزّجاج، ليحيى بن حمزة العلويّ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي، إشراف حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشيد ناشرون- الرياض، ط١، ٢٠٠٩م.
- المنهج الجديد فِي تعليم الفلسفة محمد تقي مصباح اليزدي، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني، دار الكتب اللبنانيّة بيروت،٢٠٠٦م.
- نزهة الطرف فِي علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة – بيروت. ط١، ١٩٨١م.